يُنشَرُ لأوَّلِ مَرَّةٍ عَلَى نُسْخَةٍ فَرِيدَةٍ نَفِيسَةٍ

مَسْأَلَةُ

حُدُوثِ العَالَمِ

تأليف

شَيْخِ الإِسْلَامِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الحَلِيمِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ

المتوفى سنة ٧٢٨ هـ

رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

تحقيق

يوسف بن محمد بن سرور بن سليمان الأُوزبكي المقدسي

دار البشائر الإسلامية

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

شركة دار البشائر الإسلامية
للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م.
أسسها الشيخ رمزي دمشقية رحمه الله تعالى
سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م
بيروت - لبنان - ص.ب: ١٤/٥٩٥٥
هاتف: ٧٠٢٨٥٧/ ٩٦١١.. فاكس: ٧٠٤٩٦٣/ ٩٦١١..
email: info@dar-albashaer.com
website: www. dar-albashaer.com

يُنشَرُ لأوَّلِ مَرَّةٍ عَلَى نُسخَةٍ فَرِيدَةٍ نَفِيسَةٍ

مَسْأَلَةُ حُدُوثِ العَالَمِ

تأليفُ

شَيْخِ الإسْلَامِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الحَلِيمِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ

المتوفى سنة ٧٢٨ هـ

رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

تحقيق

يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدِ مَرْوَانَ بْنِ سُلَيْمَانَ الأُوزْبَكِيِّ المَقْدِسِيِّ

دَارُ البَشَائِرِ الإسْلَامِيَّةِ

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله تعالى فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾.

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

قال إمام أهل السنة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله في أول خطبته فيما

خرّجه في «الرد على الزنادقة والجهمية»[1]: «الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل **بقايا من أهل العلم، يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه؟ وكم من ضال تائه قد هدوه؟ فما أحسن أثرهم على الناس، وأقبح أثر الناس عليهم، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين**، الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عنان الفتنة، فهم مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله، وفي الله، وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهّال الناس بما يشبهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن الضالين».

وكان من هؤلاء البقايا: الإمام شيخ العلماء وعالم المشايخ الربانيين، المجاهد بلسانه وقلمه وبنانه: شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية المتوفى (سنة ٧٢٨ هـ) رحمه الله تعالى.

فقد عاش حياته مدافعاً ومنافحاً عن عقيدة الإسلام الصافية. والابتلاء سنة الله في أنبيائه وأوليائه؛ وقد نال شيخَ الإسلام منه الشيء الكثير؛ فأُوذي، وامتحن، وسُجن، وطيف به، وسُعي في قتله، بل وكُفِّر.

وبسبب ردّه على أهل البدع من المتكلمين في «دليل حدوث العالم»: نُسب إلى قول الفلاسفة القائلين بـ«قدم العالم»، وهو مما قالوا بريء، بل إنه أعظم وأقوى من ردَّ على الفلاسفة، وبيّن عوارهم، وأتى بنيانهم من القواعد.

---

(١) (ص: ٨٥)، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة. ط٢: ١٩٨٢م.

وقياماً بواجب النصرة للحق وأهله: قام عدد من أهل العلم قديماً وحديثاً بالدفاع عن شيخ الإسلام، وعرض أقواله في المسألة، أكتفي بذكر بعض المعاصرين؛ **فمنهم:**

١ ـ **الشيخ محب الدين الخطيب** رَحِمَهُ اللَّهُ: له حاشية على رسالة عبد الوهاب الإخميمي الشافعي[١] المسماة: «رسالة في الرد على شيخ الإسلام بن تيمية في حوادث لا أول لها».[٢]

٢ ـ **الدكتور عبد الرحمن المحمود:** في كتابه: «موقف ابن تيمية من الأشاعرة».

٣ ـ **الدكتور عبد القادر بن محمد عطا صوفي:** في كتابه: «الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات، والرد عليها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية».

٤ ـ **الشيخة كاملة الكواري:** في كتابها: «قدم العالم وتسلسل الحوادث بين شيخ الإسلام ابن تيمية والفلاسفة، مع بيان من أخطأ في المسألة من السابقين والمعاصرين».

٥ ـ **الدكتور عبد الله الغصن:** في كتابه: «دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية، عرض ونقد».

٦ ـ **الدكتور صالح الغامدي:** في كتابه: «موقف شيخ الإسلام من آراء الفلاسفة ومنهجه في عرضها».

٧ ـ **الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان:** في مقدمة تحقيقه لكتاب العلائي: «كتاب الأربعين المغنية بفنونها عن المعين».

---

(١) (ت ٧٦٤ هـ).

(٢) وهي من مخطوطات المسجد الأقصى المبارك.

٨ ـ **الشيخ سلطان العميري**: في بحثه: «الخلل المنهجي في دليل الحدوث» مطبوع ضمن مجلة التأصيل للدراسات الفكرية المعاصرة ـ العدد الأول ١٤٣١ هـ.

وإن خير ما يُنصر به الحق، ويدافع به عن شيخ الإسلام: نشر كتبه وإظهار أقواله، وهذه الرسالة المسماة: «مسألة حدوث العالم» لشيخ الإسلام من المؤلفات المهمة في الموضوع.

وبحسب المشروع الذي أشرف عليه الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله: «آثار شيخ الإسلام ابن تيمية وما لحقها من أعمال»: تعتبر هذه الرسالة من القسم الأول من المشروع: وهو طبع ما لم يسبق طبعه. وفي حقه قال الشيخ بكر رحمه الله: «فهذا هو القسم الأم من هذا المشروع، وهو الجوهرة المفقودة والدرة المنشودة من هذا العقد الثمين».[١]

وفي هذه الرسالة إن شاء الله: ما يؤكد الحق الذي دافعوا عنه ويزيده قوة.

قال الشيخ أحمد بن محمد بن مُرّي الحنبلي[٢] في رسالته إلى تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية يوصيهم بها بتراث الشيخ رحمه الله[٣]: «... فلا

---

(١) «المداخل إلى آثار شيخ الإسلام ابن تيمية» (ص: ٩ ـ ١٠).

(٢) (ت بعد ٧٣٠ هـ).

(٣) «الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون» (ص: ١٥٦ ـ ١٥٨). عن نشرة محمد حامد الفقي في مجموعة رسائل علمية (ص: ١٤٧ ـ ١٥٤)، بالاعتماد على نسخة بخط الشيخ جمال الدين القاسمي (ت ١٣٣٢هـ) منقولة من **نسخة منقولة** من خط المؤلف.
أقول: قابلتها على نسخة نفيسة بخط محمد المجذوب نقلها من خط المؤلف سنة ١٣١٨ هـ، وهي من كنوز المسجد الأقصى المبارك المسجلة باسم (مجهول)!! فلم أجد فارقاً يذكر إلا قليلاً، ولعلها هي التي نسخ منها القاسمي أثناء رحلته إلى البيت المقدّس سنة ١٣٢١ هـ.

تيأسوا من قبول القلوب القريبة والبعيدة لكلام شيخنا، فإنه ولله الحمد مقبول طوعاً وكرهاً، وأين غايات قبول القلوب السليمة لكلماته، وتتبع الهمم النافذة لمباحثه وترجيحاته، **ووالله إن شاء الله: ليقيمنّ الله سبحانه لِنصر هذا الكلام ونشره وتدوينه وتفهمه، واستخراج مقاصده واستحسان عجائبه وغرائبه، رجالاً هم إلى الآن في أصلاب آبائهم.**[1]

وهذه هي سنة الله الجارية في عباده وبلاده، والذي وقع من هذه الأمور في الكون لا يحصي عدده غير الله تعالى.

ومن المعلوم: أن البخاري مع جلالة قدره أُخرج طريداً، ثم مات بعد ذلك غريباً، وعوّضه الله سبحانه عن ذلك بما لا يخطر في باله، ولا مرّ في خياله، من عكوف الهمم على كتابه، وشدة احتفالها به، وترجيحها له على جميع كتب السنن، وذلك لكمال صحته، وعظيم قدره، وحسن ترتيبه وجمعه، وجميل نية مؤلفه، وغير ذلك من الأسباب.

ونحن نرجو أن يكون لمؤلفات شيخنا أبي العباس من هذه الوراثة الصالحة نصيب كثير إن شاء الله تعالى، لأنه بنى جملة أموره على الكتاب والسنة، ونصوص أئمة سلف الأمة. وكان يقصد تحرير الصحة بكل جهده ويدفع الباطل بكل ما يقدر عليه، لا يهاب مخالفة أحد من الناس في نصر هذه الطريقة، وتبيين هذه الحقيقة.

وقد عُلِم أن لكتبه من الخصوصية والنفع والصحة، والبسط والتحقيق، والإتقان والكمال، وتسهيل العبارات، وجمع أشتات المتفرقات والنطق في مضايق الأبواب، بحقائق فصل الخطاب، ما ليس لأكثر المصنفين في أبواب مسائل أصول الدين، وغيرها من مسائل

---

(١) فوالله لقد أبرّ الله قسم ابن مُرّي، ونحن الآن بعد أكثر من سبعمائة سنة على وفاة شيخ الإسلام رحمه الله، فما ازداد في الأرض إلا قَبولاً، وما ازدادت مؤلفاته إلا ظهوراً.

المحققين؛ **لأنه كان يجعل النقل الصحيح أصله وعمدته في جميع ما يبني عليه، ثم يعتضد بالعقليات الصحيحة التي توافق ذلك وبغيرها، ويجتهد على دفع كل ما يعارض ذلك من شبه المعقولات، ويلتزم حلّ كل شبهة كلامية وفلسفية**، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك، ويلتزم أيضاً الجمع بين صحيح المنقول وصريح المعقول، ويجزم بأن فرض دليلين قطعيين متعارضين من المحال إن كانا عقليين أو عقلياً ونقلياً؛ قال: لأن الدليل هو الذي يجب ثبوت مدلوله، فإما أن لا يكونا قطعيين، وإما إن لا يكون مدلولهما متناقضين.

وعلى هذا المقصد الجليل بنى كلامه المتين، وتقاسيمه العجيبة في أول قاعدته الكبيرة الباهرة التي ألفها في دفع (تعارض العقل للنقل)؛ فكانت مقاصده وتحقيقاته في هذا الباب العظيم عجباً من عجائب الوجود. وكان يقول: لا يتصور أن يتعارض حديثان صحيحان قط إلا أن يكون الثاني منهما ناسخاً للأول، قال: والإمام أحمد بن حنبل كان في زمنه يصرح به ويلتزم تحقيقه، وأنا في زمني ألتزم حكم هذه القاعدة أيضاً، والنهوض بالجواب عن كل ما يعارضها. وكان رحمه الله ورضي عنه، يذب عن الشريعة ويحمي حوزة الدين بكل ما يقدر عليه، وكان ـ كما عُلِم من حاله ـ لا يخاف في هذا الباب لومة لائم، ولا ينثني عما يتحقق عنده، ولم يزل على ذلك إلى أن قضى نحبه ولقي ربه، فقدّس الله روحه، ونوّر ضريحه، ونصر مقاصده، وأيّد قواعده، والله سبحانه يعلم حسن قصده، وصحة علومه، ورجحان دليله، وهو ناصر الحق وأهله، ولو بعد حين».

❑❑❑

منهجي في التحقيق

١ ـ نسختُ المخطوط وأدخلته إلى الحاسوب على وَفق الرسم الإملائي الحديث، وقابلته عدة مرات، وبذلت جهداً مضنياً في قراءته وضبط ألفاظه.

٢ ـ عزوت الآيات إلى موضعها من المصحف.

٣ ـ خرّجت الأحاديث والآثار باختصار شديد، وما كان في الصحيحين: اكتفيت بعزوه، وما كان في غيرهما: ذكرت أحكام الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ عليه.

٤ ـ ترجمت للأعلام غير المشاهير فقط واختصرت في ذلك، أما المشاهير فاكتفيت بذكر سنة وفاتهم؛ وذلك حرصاً على عدم تكرار جهود الآخرين؛ فإن الأعلام الذين ورد ذكرهم في «المسألة» قد وردوا وتُرجِمَ لهم في تحقيق: «درء التعارض» و«الرسالة الصفدية» و«شرح الأصفهانية»، وغيرها من كتب ورسائل شيخ الإسلام.

٥ ـ اجتهدت في مقارنة نصوص شيخ الإسلام في هذه «المسألة» بمثيلاتها في كتبه ورسائله قدر الإمكان، فكما هو معلوم من منهج شيخ الإسلام في التأليف: تكرار المواضيع في كتبه. والقصد من ذلك: تأكيد صحة نسبة «المسألة» له.

٦ ـ قابلت النصوص التي نقلها شيخ الإسلام عن السابقين كالغزالي والرازي بالمطبوع من الكتب قدر الإمكان.

٧ ـ وضعت عناوين فرعية للمسألة، وجعلتها بين معقوفين [ ].

٨ ـ صنعت فهرساً للآيات، والأحاديث والآثار، والأعلام.

٩ـ قدّمت بدراسة عن (النسخة الخطية) فيها: إثبات نسبة «المسألة» لشيخ الإسلام، ووصف النسخة الخطية، وترجمة الناسخ وعلاقته بشيخِ الإسلام ومؤلفاتِه.

وأنبه هنا: أني لم أترجم لشيخ الإسلام حرصاً على الاختصار.

❑❑❑

شكر وتقدير

عملاً بحديث النبي ﷺ: «**لا يشكر الله من لا يشكر الناس**»؛ أتوجه بالشكر الجزيل للإخوة الفضلاء:

١ ـ والدي العزيز «أبو يوسف»؛ الذي شجعني على طلب العلم مادياً ومعنوياً، وحبب إليّ شيخَ الإسلام منذ صغري؛ بذكره لي كثيراً من سيرته، وشيئاً من فتاواه. حتى نشأتُ على محبته، وها أنا اليوم أخدم نقطة من بحر علومه.

٢ ـ الأستاذ محمد بن سليم جبر أبو غوش؛ لمساعدته في تصوير المخطوط، وله مرة أخرى ولأخيه الدكتور: نمر سليم جبر؛ لحضورهما مجالس المقابلة.

٣ ـ الأستاذ أيمن حسونه؛ لمشاركته في مقابلة المخطوط.

٤ ـ الأستاذ الكبير مؤرخ القدس: بشير بن عبد الغني بركات؛ لمساعدته في قراءة بعض الكلمات الصعبة، ولإهدائه كتاب «الأربعين» للرازي.

٥ ـ الأستاذين: محمد الصفدي، ومحمد جفال، من المؤسسة العريقة: مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية بالقدس؛ لمساعدتهما في قراءة بعض الكلمات الصعبة.

٦ ـ الأستاذ الغزّي: محمد كلّاب.

٧ ـ الشيخ الفاضل والمحقق الكبير: محمد بن ناصر العجمي، ودار البشائر الإسلامية؛ لموافقتهم على طبع الكتاب، وحسن إخراجهم لكتب التراث.

٨ ـ الشيخ الفاضل والمحقق الكبير: محمد عزير شمس؛ لمساعدته في قراءة بعض الكلمات الصعبة ولنصائحه القيِّمة.

وختاماً أقول:

إن خدمة تراث شيخ الإسلام شرف كبير؛ فإن وفُّقت فيه فالحمد لله وحده، وإن كان غير ذلك فأستغفر الله وأتوب إليه، وأسأله سبحانه أن يتقبل عملي، وأن يجعلني رِدْءاً للحق وأهله، إنه سميع مجيب.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

كتبـه:

يوسف بن محمد مروان بن سليمان البخاري الأوزبكي المقدسي

بيت المقدس ـ فلسطين

٨ / ربيع الأول / ١٤٣٢ هـ ـ الموافق ١١ / ٢ / ٢٠١١ م

البريد الإلكتروني: abumrwan77@windowslive.com

❑❑❑

إثبات نسبة الكتاب للمؤلف

لم تذكر الكتب المعتنية بترجمة شيخ الإسلام وبتراثه هذه الرسالة، وهي مع ذلك ثابتة له، **ويدل على ذلك أمور:**

* **أولاً**: قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى[1]: «فإن هذين الأصلين: وهما «الصفات» و «القدر» ـ ويسميان التوحيد والعدل ـ هما أعظم وأجل ما تكلم فيه في الأصول والحاجة إليهما أعم ومعرفة الحق فيهما أنفع من غيرهما بل وكذلك سائر ما يحتج به في أصول الدين من الحجج العقلية والسمعية.

وأصل ذلك الكلام في أفعال الرب تعالى وأقواله في «**مسألة حدوث العالم**» وفي «**مسألة القرآن وكلام الله**». فنقول: . . .» إلخ.

أقول وبالله التوفيق:

(**مسألة القرآن وكلام الله**) مطبوعة ضمن مجموعة الفتاوى ١٢/ ٥ ـ ٣٦.

وذكرها الدكتور علي الشبل في ثبت مؤلفات ابن تيمية[2]:

«**٤٢ـ قاعدة في القرآن وكلام الله:**

ـ في ١٣ ورقة، عن مكتبة الدولة ببرلين، رقم ٣٩٦٨ أو ٢٣١،

---

(١) (٦/ ٢٩٠).

(٢) (ص: ١٠٨).

وعنها فيلم بالمدينة ٧٩٧٢/ ١٢، في القرن الثاني عشر الهجري.

ـ وفي مجموع أصلي بمكتبة الملك فهد الوطنية برقم ٢٤١/ ٢، (٥ ـ ١٤) ورقة».

إذن: «**مسألة حدوث العالم**» هي عنوان مسألة، وقول شيخ الإسلام: «وأصل ذلك الكلام في أفعال الرب تعالى وأقواله في «مسألة حدوث العالم» وفي «مسألة القرآن وكلام الله». يعني: أن «مسألة حدوث العالم» عنوان مسألة أيضاً، بدليل أنه عطف عليها عنوان مسألة.

* **ثانياً**: قال شيخ الإسلام في «رسالة إلى السلطان الملك المؤيد»[١]: «ولهم في المبادىء كلام طويل قد بَسطناهُ في الكتاب الكبير[٢] الذي ذكرنا فيه مقالاتِ العالَم في «**مسألة حدوثِ العالم وقِدَمِه**»، فإنها منشأُ نزاع الأولين والآخرين في أقوالِ الربّ وأفعالِه، وعنها تنازعَ أهلُ الملَلِ من المسلمين وأهلِ الكتاب في كلام الربّ: هل هو قديمُ النوع أو العينِ؟ وهل هو قائمٌ به أو مباينٌ لهَ؟ وهل يتكلمُ بقدرته ومشيئتِه أو هو لازمٌ له لزومَ الحياة؟ وكذلك تنازعوا في دوام الحدوثِ ووجودِ ما لا يتناهَى منها في الماضي والمستقبلِ: هل هو ممتنعٌ في الماضي والمستقبل؟»

أقول: وهذا صريح في نسبة الكتاب إليه.

---

(١) ضمن «جامع المسائل» لابن تيمية (٥/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧)، تحقيق الشيخ الدكتور: محمد عزير شمس ـ وفّقه الله ـ .

(٢) قال المحقق ـ حفظه الله ـ : «لعله يقصد به «درء تعارض العقل والنقل»، فقد أطال فيه الكلام على مسألة حدوث العالم والردّ على حجج الرازي، وخاصة في المجلدين الثاني والثالث منه».
أقول: وهذا احتمال، ولا ينفي احتمال أن يكون غيره.

* **ثالثاً**: وحتى ينتفي الاحتمال الذي أورده محقق «جامع المسائل» **أقول**:

قال ابن القيم في الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية[1]:

«فاقرأ تصانيف الإمام حقيقة ... شيخ الوجود العالم الرباني
أعني أبا العباس أحمد ذلك الـ ... بحر المحيط بسائر الخِلجان
واقرأ «**كتاب العقل والنقل**» الذي ... ما في الوجود له نظير ثاني
وكذاك منهاج له في رده ... قول الروافض شيعة الشيطان
وكذاك أهل الاعتزال فإنه ... أرداهم في حفرة الجبَّان
وكذلك التأسيس أصبح نقضه ... أعجوبة للعالم الرباني
وكذاك أجوبة له مِصريَّة ... في ست أسفار كتبن سمان
وكذا جواب للنصارى فيه ما ... يشفي الصدور وإنه سفران
وكذاك شرح عقيدة للأصبهاني ... شارح المحصول شرح بيان
فيها النبوات التي إثباتها ... في غاية التقرير والتبيان
والله ما لأولي الكلام نظيره ... أبداً وكتبهم بكل مكان
وكذا «**حدوث العالم العلوي والسـ ـفلـيِّ**» فيه في أتم بيان
وكذا قواعد الاستقامة إنها ... سفران فيما بيننا ضخمان
وقرأت أكثرها عليه فزادني ... والله في علم وفي إيمان
هذا ولو حدثت نفسي أنه ... قبلي يموت لكان غير الشان
وكذاك توحيد الفلاسفة الألى ... توحيدهم هو غاية الكفران
سفر لطيف فيه نقض أصولهم ... بحقيقة المعقول والبرهان
وكذاك تسعينية فيها له ... رد على من قال بالنفساني
تسعون وجهاً بينت بطلانه ... أعني كلام النفس ذا الوحدان
وكذا قواعده الكبار وإنها ... أوف من المئتين في الحسبان

---

(١) (ص: ٢٢٩ ـ ٢٣٠). الأبيات (٣٦٥٢ ـ ٣٦٨٠).

لم يتسع نظمي لها فأسوقها فأشرت بعض إشارة لبيان
وكذا رسائله إلى البلدان والـ أطراف والأصحاب والإخوان
هي في الورى مبثوثة معلومة تبتاع بالغالي من الأثمان
وكذا فتاواه فأخبرني الذي أضحى عليها دائم الطوفان
بلغ الذي ألفاه منها عدة الـ أيام من شهر بلا نقصان
سفر يقابل كل يوم والذي قد فاتني منها بلا حسبان
هذا وليس يقصر التفسير عن عشر كبار ليس ذا نقصان
وكذا المفاريد التي في كل مسـ ـألة فسفر واضح التبيان
ما بين عشر أو تزيد بضعفها هي كالنجوم لسالك حيران»

إذن: «مسألة حدوث العالم» غير كتاب «العقل والنقل» الذي هو «درء تعارض العقل والنقل»، والله الموفق.

* **رابعاً**: الذي يقرأ هذه الرسالة من أولها إلى آخرها لا يشك بتاتاً أنها لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فأسلوبه في التأليف لا يخفى على أهل العلم. فهو يكرر بعض العبارات في عدد من كتبه، وسأشير إلى بعض ذلك في موضعه.

* **خامساً: (نسخة الكتاب المخطوطة)**:

ابتدأ الكتاب بسؤال؛ وبعد السؤال: «أجاب الإمام شيخ العلماء وعالم المشايخ الربانيين، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية؛ فقال».

وفي آخر الكتاب: قال الناسخ وهو محمد بن المحب المقدسي (الصامت)[1]: «آخر ما وجدت بخط شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ».

ومن المعروف الثابت أنّ الناسخ من تلاميذ شيخ الإسلام وله اعتناء بكتبه كما سيأتي.

---

(١) تأتي ترجمته قريباً.

وصف النسخة الخطية

تقع النسخة المخطوطة الفريدة ضمن مجموع يضم ثلاث رسائل لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ هي أولاهن. والمجموع بخط شمس الدين محمد بن المحب المقدسي، الملقب بـِ (الصامت). وسيأتي التعريف به.

والنسخة من محفوظات مكتبة الجامعة العبرية في مدينة القدس: ضمن مجموعة يهودا:

عنوان الحفظ: [أورشليم ـ المكتبة الوطنية الإسرائيلية Ms.Yah.Ar (٥٧)/ ١].

عدد لوحاتها: (٤٠) لوحة. في كل لوحة: وجهان. مقاس الوجه: (١٨٥ × ١٣٤) ملم.

عدد الأسطر في كل وجه: (٢٠) سطراً.

تبدأ بنص السؤال الموجه إلى السادة العلماء أئمة الدين. وبها سقط مقدار لوحة أو أكثر في وسطها؛ يأتي التنبيه إليه في مكانه.

وجاء في آخرها قول الناسخ: «آخر ما وجدتُ بخط شيخنا». وقوله هذا مشعر بأن الكتاب ناقص. والله أعلم.

ومن الملاحظ: انتشار علامات المقابلة؛ وهي «الدائرة المنقوطة» بين أسطر المخطوط، وهي كثيرة. وكذلك علامات التصحيح. مما يزيد في نفاسة النسخة.

أُلحق بالرسالة فائدة بخط الناسخ من كتاب «منهج الطريق ومنهل التحقيق» لعبد الرحيم بن علي بن إسحاق بن شيث القرشي (ت: ٦٢٥ هـ).

تملكات المخطوط:

كتب على طرّة المخطوط ما يأتي: وقف على الحنابلة. فلعنة الله على من بدّله. دخل ولله الحمد والمنة في ملك الفقير أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد غفر الله له آمين. [مع طبعة ختمه، وهو مؤلف شذرات الذهب (ت ١٠٨٩ هـ)].

ثم انتقل بالبيع الشرعي إلى ملك العبد الفقير أحمد بن عبيد الحجاوي. ثم هو عارية عند شيخنا السفاريني [ت ١١٨٨ هـ] أمد الله في عمره آمين آمين.

[ثم تملكات]: أحمد بن عمر الحلي. وشعبان بن عبد الله الخزرجي الشافعي.

الحمد لله على نعمائه فقد انتقل هذا إليّ من الشيخ أبي الكثير وإلى . . . ولله الحمد.

التعريف بـ (مجموعة يهودا)[1]:

تُنسب المجموعة إلى الأستاذ: إبراهام شالوم يهودا، المولود في القدس سنة ١٨٧٧ م، والمتوفى في نيو هيفن سنة ١٩٥١ م.

كان اقتناؤه للمخطوطات العربية بمثابة تجارة شاركه فيها بعض أفراد عائلته، ومن المرجح أن آلاف المخطوطات كانت بحوزته، ثم باعها لمكتبات عامة مختلفة. ومن ضمن المكتبات المهمة التي حظيت بقسم

---

(١) مقدمة فهرس (مجموعة يهودا) بالجامعة العبرية (ص: ١١ - ١٣). بتصرف واختصار.

كبير منها: مكتبة جامعة برنستون؛ ضمن مجموعة غاريبت، وهي المجموعة الأشهر عالمياً.

وجملة المخطوطات العربية التي بقيت في حوزة (يهودا) قبل وفاته بلغت: (١١٣٤) مجموع. مما لم يتيسر له بيعه، وما كان له ميل جميل إليه. ثم أوقفها في وصيته: على دار الكتب العبرية في القدس، بالإضافة إلى مطبوعات نادرة، ووثائق متنوعة، مع أرشيف مكاتباته، وأوراقه العلمية والأدبية.

وصلت (مجموعة يهودا) إلى القدس في أواخر الستينيات من القرن الميلادي الماضي؛ وذلك لإشكالات قانونية.

وفي سنة ١٩٧٠م: أقرّت إدارة دار الكتب العبرية تعيين (أفريم فوست) مسؤلاً لحفظ المخطوطات العربية فيها، وهو الذي قام بعمل فهرس داخلي للمجموعة.

إن مجموعة المخطوطات العربية (أي المكتوبة بالأحرف العربية): تحتوي على (١١٣٤) مجموعاً. عدد كبير من هذه المجاميع قد يحتوي على (٥٠) رسالة أحياناً؛ ينتج عن ذلك: أن عدد المخطوطات يناهز ثلاثة آلاف مخطوط. وإجمالها كالآتي:

١ ـ ١٠ ٪ منها: باللغة الفارسية والتركية والقوقازية.

٢ ـ قرابة (٤٠٠) مخطوط غير مذكور عند بروكلمان.

٣ ـ نحو الثلث منها كتب بين القرنين الثالث والعاشر الهجريين.

٤ ـ يوجد فيها أكثر من (١٠٠) مصحف فاخر.

❑❑❑

ترجمة الناسخ
محمد بن المحب ــ (الصامت)[1]

*** اسمه ونسبه:**

هو شمس الدين أبو بكر محمد بن محب الدين عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن **أحمد بن عبد الرحمن** بن إسماعيل بن منصور بن عبد الرحمن السعدي، المقدسي الأصل، الصالحي، الحنبلي.

الشهير: بابن المحب، ولقبه: (الصامت). لُقّب بذلك لكثرة صمته عن فضول الكلام ووقاره، وكان يكره أن يدعى بذلك بين الناس؛ مع معرفته به واشتهاره.

الإمام العلامة، العامل العابد، الزاهد النبيل، المحدث الأصيل، الحافظ الكبير، المسند المكثر المفيد، عمدة الحفاظ، شيخ المحدثين[2]، من لم ترَ العيون أزهد منه. وهو ابن العلامة القدوة الحافظ محب الدين أبي محمد.

---

(١) ترجمته في: «المقصد الارشد» (٢/ ٤٢٩ ـ ٤٣٠)، «الرد الوافر» (٤٨ ـ ٤٩)، «الدرر الكامنة» (٢/ ٢)، «إنباء الغمر بأبناء العمر» (٢/ ٢٧١ ـ ٢٧٢)، «الجوهر المنضد» (١٢٠ ـ ١٢٢)، «المنهج الأحمد» (٥/ ١٦٥)، «القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية» (٢/ ٣١٢ ـ ٣١٣)، «شذرات الذهب» (٦/ ٣٠٩)، «السحب الوابلة» (٣/ ٩٥١ ـ ٩٥٣).

(٢) تذكّر أيها القارئ الكريم: أن هذه ترجمة الناسخ.

قلت: وجدّه السادس: **أحمد بن عبد الرحمن (ت ٥٥٣ هـ)** هو جدّ الحافظ الضياء المقدسي (ت ٦٤٣ هـ)، وأخيه الشمس البخاري (ت ٦٢٣ هـ). إذن هو والحافظ الضياء أبناء عمومة.[١]

*** مولده:**

ولد سنة اثنتي عشرة وسبعمائة بسفح قاسيون ظاهر دمشق.

*** شيوخه:**

أخذ العلوم عن شيوخ كثر يصعب حصرهم، منهم: والده[٢]، و**شيخ الإسلام ابن تيمية**، وخالته زينب بنت الكمال، وابن الشحنة، وابن المزّي، والبرزالي، والذهبي، وذكره في «معجمه المختص» وقال: «فيه عقل وسكون، وذهنه جيد، وهمته عالية في التحصيل، وأثنى عليه الأئمة، وكان آخر من بقي من أئمة هذا الفن».

بكّر به أبوه فأحضره على القاضي سليمان، وابن المهتار، وإسماعيل ابن مكتوم، ووزيرة بنت المنجا. وسمّعه الكثير من أبي بكر بن عبد الدائم، ويحيى بن سعد، والمطعم، والقاسم بن عساكر، والشهاب أحمد بن أبي بكر الأرموي، وأبي العباس الحجار، والأمين بن النحاس، وأبي الفتح بن النشور، وأبي نصر بن الشيرازي، وإبراهيم بن غالب الأنصاري، وإسحاق بن يحيى الآمدي، وأبي عبد الله بن الزراد،

---

(١) انظر التعريف بآل السعدي المقادسة: «تاريخ المذهب الحنبلي في فلسطين» (ص: ١٧٥ ـ ١٧٧)، للمحقق.

(٢) الحافظ محب الدين عبد الله بن أحمد المقدسيّ، ابن المحب الحفيد، صاحب الصّوت الشّجيّ بتلاوة القرآن الكريم، وقد كان شيخ الإسلام ابن تيمية يحبّ قراءته لجمال صوته، وهو الذي قرأ على شيخ الإسلام بعد وفاته، وشهد غُسله مع المزّي وابن كثير وغيرهما. (ت ٧٣٧ هـ). «الذيل على طبقات الحنابلة» (٥/ ٦٦ ـ ٦٩، ٤/ ٥٢٥)، «المقصد الأرشد» (٢/ ٢٣).

وأبي عبد الله بن مشرف، وأحمد بن مزيز، وجماعة كثيرون يطول ذكرهم.

حجَّ سنة أربع وثلاثين وسبعمائة، ولقي بمكة أبا حيان فسمع منه، وأجاز له من مكة: الرضى الطبري وأقرانه، ومن بيت المقدس: زينب بنت شكر، ومن مصر: الشريف موسى بن علي الحسيني، والشريف علي بن عبد العزيز الرسّي، والحسن الكردي، والإمام رشيد الدين إسماعيل بن عثمان بن العلم الحنفي، والعلم أحمد بن دراره، وغيرهم، ومن بغداد: عبد المحسن بن الدواليبي، وغير ذلك.

وطلب الحديث بنفسه؛ وقرأ الكثير وحصّل، فقرأ على الحجّار، وأكثر عن خالته: زينب بنت الكمال.

قال ابن المبرد[1]: «أُخبرت: **أن (ثبته) الذي كتبه والده بأسماء الكتب التي أسمعه إياها في مجلدين**».

ثم قال ابن المبرد: بل هي أكثر من ذلك؛ فإن خط والده على الأجزاء والكتب لا يمكن استقصاؤه، وقلّ جزء إلا وعليه خطه، وقلّ ما عليه خطه ولم يسمعه إياه، بل أكثرها كتب عليها: «سمعه ولدي محمد». وكانت معهم خزانة الضيائية[2]؛ فمن ثمّ كثر سماعهم واتسعت معرفتهم

---

(١) «الجوهر المنضد» (ص: ١٢١ ـ ١٢٢).

(٢) خزانة الضيائية أو المكتبة الضيائية أو دار الحديث الضيائية؛ وهي المدرسة التي بناها الحافظ الضياء المقدسي على باب الجامع المظفري، وأعانه عليها بعض أهل الخير، وجعلها دار حديث، وأن يسمع فيها جماعة من الصبيان، ووقف بها كتبه وأجزاءه، وفيها وقف الشيخ الموفق (صاحب المغني)، والبهاء عبد الرحمن، والحافظ عبد الغني، وابن الحاجب، وابن سلام، وابن هامل، والشيخ علي الموصلي. وقد نهبت في نكبة الصالحية نوبة (غازان) سنة ٦٩٩ هـ، وراح منها شيء كثير، ثم تماثلت وتراجع حالها، ثم ضعفت وفقد منها شيء كثير؛ فجمع ما تبقى منها إلى المدرسة العمرية، فلما انتهت: آل جميع ما في=

بذلك. **وقلّ جزء من أجزاء الضيائية، أو من كتب الحديث إلا وعليه خطه. . . . وسمعنا قديماً وشاهدنا من صورة الحال: قلَّ كتاب من كتب الدنيا لا سند فيه لابن المحب.**

وسمع، ورحل، وأفاد، وخرّج، وانتخب، وأجاد، وكتب الطباق والأجزاء، وانفرد بأكثر مسموعاته، وكان مكثراً سماعاً وشيوخاً، وانتهى إليه حفظ الحديث ومعرفة أسانيده ورواته من المتقدمين والمتأخرين، وخرّج من زمن أبي الحجاج المزي؛ خرّج له أربعين حديثاً متباينة المتن والإسناد.

*** أعماله العلمية:**

عمل أعمالاً كثيرة منها:

رتّب «مسند الإمام أحمد» على الأبواب، فأتقن وأجاد.

وخرّج تتمة «أحاديث المختارة» للحافظ الضياء.

وصنّف «كتاب التذكرة في الضعفاء».

وكتاب «أحاديث الصفات». وغير ذلك، وله نظم مقبول.

ولم يزل على الإقبال في الحديث والتحديث إلى أن مات. وكان إماماً عالماً حافظاً متقناً زاهداً متقشفاً، أحد أئمة هذا الشأن في الحفظ والإتقان، مبرّزاً في الدراية، مكثراً من الرواية؛ حتى قال مرّة: **لا أعلم حديثاً لرسول الله ﷺ إلا ولي به رواية.**

وكان ذا صلاح وعبادة، ولزوم صمت وزهادة، منقطع القرين، مؤثر الانجماع والانقطاع والوحدة والعزلة؛ بحيث لا يكلم أحداً إلا جواباً، ولا يزيد من يكلمه على رد السلام. وإذا قصده طلبة الحديث رحّب بهم، وأفادهم. وكان فيه بعض دعابة.

= العمرية إلى دار الكتب الظاهرية. تاريخ المذهب الحنبلي في فلسطين (ص: ٢٣٤).

ولم يتزوج قط. يحكى عنه أنه قال: ما وجب عليّ الغسل لا من جماع ولا احتلام، وهو كالضرع: إن حلبه درّ، وإن تركه قرّ.

وكانت إقامته بالضيائية، فلما **مات باع ابن أخيه كتبه بأبخس ثمن**، وهو كثير الإسراف على نفسه فبذّر الثمن في ذلك بسرعة.

*** تلاميذه:**

سمع منه الحافظ زين الدين العراقي، وغيره من الأئمة، وكان يطوف كثيراً على المكاتب فيسمع الأولاد. وكان كثير الفوائد؛ ولكنها لا تخرج غالباً إلا بسؤال. وتفقه إلى أن فاق الأقران، وأفتى ودرّس، وكان كثير المروءة، حسن الهيئة، من رؤساء أهل دمشق.

*** وفاته:**

وكانت وفاته في ليلة الأحد خامس شوال سنة تسع وثمانين وسبعمائة بالصالحية، ودفن بسفح قاسيون. ولم يخلف بعده مثله.

*** علاقته بشيخ الإسلام ابن تيمية ومصنفاته:**

قال ابن ناصر الدين الدمشقي[1]: «**وكان يحب الشيخ تقي الدين، وترجمه بشيء كثير**، ومدحه بقصائد».

قال ابن ناصر الدين الدمشقي[2]: «ولقد وجدت بخطه [أي ابن المحب] في مواضع كثيرة وأماكن متباينة بخطه مسطورة: **ترجمة الشيخ تقي الدين بـ(شيخ الإسلام)، وهو أجلّ شيوخه من الأئمة الأعلام. ومدحه بقصائد من النظام.**

ووجدت بخطه طبقة سماع على عوالي مسند الحارث بن أبي أسامة أولها: **وسمعتها على شيخنا الإمام الرباني شيخ الإسلام إمام الأئمة**

---

(١) «الجوهر المنضد» (ص: ١٢١).

(٢) «الرد الوافر» (ص: ٤٨ ـ ٤٩).

الأعلام بحر العلوم والمعارف أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية أثابه الله الجنة بسماعه من . . . . وأن السماع كان يوم الاثنين سادس عشر جمادى الآخرة سنة ثماني عشرة وسبعمائة بقرية المزة.

وقال: **وأجاز لهم مروياته ومؤلفاته.**

قال شيخنا ابن المحب المشار إليه في كتابه: «تكملة المختارة» التي ألفها ضياء الدين المقدسي فيما وجدته بخطه: **أخبرنا شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية** وحافظ عصره أبو الحجاج المزي قالا أخبرنا . . . . .

وقال شيخنا أيضاً [أي ابن المحب] فيما ذكره من أوهام يسيرة وقعت للشيخ تقي الدين قال ـ فيما وجدته بخطه ـ: «وحسب شيخنا مع اتساعه في كل العلوم إلى الغاية والنهاية سمعاً وعقلاً نقلاً وبحثاً أن يكون نادر الغلط، كما كان أخوه أبو محمد ابن تيمية فيما بلغني عنه يقول: أخي نادر الغلط. وكان أبو محمد من الناقدين حديثاً وفقهاً وعربيةً. انتهى».

وقال الحافظ ابن حجر[1]: «وكتب الأجزاء والطباق، وكان إليه المنتهى في معرفة العالي والنازل، وقد جمع مجاميع، ورتب أحاديث المسند على الحروف، ونسخ تهذيب الكمال وكتب عليه حواشي مفيدة، **وبيّض من مصنفات ابن تيمية كثيراً، وكان معتنياً به محباً فيمن يحبه.** وكان له حظ من قيام الليل والتعبد. **دقيق الخط جداً مع كبره.** وصنف في الضعفاء كتاباً سماه «التذكرة» عدم في الفتنة اللنكية، وحدّث بالكثير وتخرج به الدماشقة».

قلت: إذن الناسخ رحمه الله إمام علامة محدث متقن، وهو من تلاميذ شيخ الإسلام رحمه الله، وهو من مُحبّيه ومترجميه ومادحيه، وله خبرة

---

(١) «إنباء الغمر بأبناء العمر» (٢/ ٢٧١ ـ ٢٧٢).

بمصنفاته وخطّه ومروياته، وكانت له عناية بمصنّفاته؛ وقد بيّض منها شيئاً كثيراً. ولا يخفى على من له اشتغال بتحقيق تراث شيخ الإسلام: صعوبة قراءة خطّه رَحِمَهُ اللَّهُ الموصوف بأنه خط مستعجل وفي غاية التعليق والإغلاق؛ فقد كان سريع الكتابة، وخطه رديء جداً رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال فضيلة الشيخ الدكتور المحقق محمد عزير شمس في مقدمة تحقيقه لـ «قاعدة في الاستحسان» لشيخ الإسلام[1]: «هذه المسوّدة وغيرها من الكتب التي وصلت إلينا بخط شيخ الإسلام يقع القارئ أو المحقق بإزائها في حيرة، فهو يكتب غالباً بدون نقطٍ وإعجام، ولا يميّز الحروف بداخل الكلمة ويمزج بعضها ببعض، ويكتب بسرعة وفي غاية التعليق والإغلاق، حتى عجز كثير من أصحابه عن نقله (كما سبق ذكره فيما مضى). فقراءة كل كلمة فيه تحتاج إلى تقليبها على الوجوه الممكنة، ولا مساعد في ترجيح أحد الوجوه على غيرها إلّا السياق والموضوع. فالباء والتاء والثاء والفاء والقاف والنون والياء في بداية الكلمات تكتب عنده بطريقة واحدة تقريباً، و«من» و«في» تتشابهان في مواضع كثيرة، ويكتب «الذي» و«الذين» و«الدين» برسم واحدٍ تقريبا، ويُسقِط بعض الحروف من الكلمة، فمثلاً كلمة «القهقهة» كتبها مرتين «القهقه».

ويتبع الرسم القديم في كتابة كثير من الكلمات بحذف الألف أو الهمزة أو غيرهما، مثل: صلح (صالح)، السلم (السلام)، يحتج (يحتاج)، مسله (مسألة)، ادعا (ادّعى)، صلوته (صلاته)، اسحق (إسحاق)، وحا (وجَاءا)، العا معنا (ألغَى معنًى)، ثلثه (ثلاثة)، ملك (مالك)، فيعطا (فيُعطَى)، واحراه (وإجراؤه). ولا تظهر الميم عنده إذا وقعت تِلْوَ حرف الباء أو التاء أو الياء ونحوها، فيكتب «اتها» (= أتمَّها)، «انا» (= إنّما)، «ائه» (ـ أئمة)، «الا» (= الماء)، «الحظور» (= المحظور)، «الانع» (= المانع) وغيرها.

---

(١) «جامع المسائل لابن تيمية» (٢/١٥٦).

هذه بعض الأمثلة لطريقة كتابته للكلمات . . .».

وقال في موضع آخر[1]: «واستقام ليَ النصُ تقريباً بعدَما كلَّفَني عَرَقَ القِرْبَة».

ومن هنا تأتي أهمية العمل الذي قام به الناسخ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فقد تمكن من نقل كثير من مصنفات شيخ الإسلام التي بخطه؛ فهو الخبير بخط شيخه ـ ولا عجب ـ فالمحبة تصنع أكثر من ذلك.

وبهذه المناسبة أقول: إن خط الناسخ رَحِمَهُ اللَّهُ لا يختلف عن خط شيخه من حيث الوصف الآنف؛ فهو يكتب غالباً بدون نقطٍ وإعجام، ولا يميّز الحروف بداخل الكلمة ويمزج بعضها ببعض ويربط بين الكلمات، وقد قال الحافظ ابن حجر في وصف خطه: «دقيق الخط جداً مع كبره». **ولكنه يُقرأ.**

قال فضيلة الشيخ الدكتور المحقق محمد عزير شمس في حق الناسخ محمد بن المحب وأخيه أحمد بن المحب ـ في مقدمة تحقيقه لـ«فتوى في الغوث والقطب والأبدال والأوتاد» لشيخ الإسلام ـ[2]: «وخطّ هذين الأخوين متقن، ومتشابه إلى حدّ كبير، **وأكثر منسوخاتهما بالاعتماد على الأصول والمسودات التي بخط الشيخ.** وقد شرَّقتْ هذه النسخ وغرَّبتْ، وتفرقتْ في بلدان عديدة، وضاع كثير منها وبقي بعضها في المكتبات. **وتعتبر هذه النسخ أهمّ ما وصلَ إلينا من مؤلفات شيخ الإسلام بعد الأصول التي بخطه. وإذا عثرتَ على شيء منها بخط أحدهما فلا تلتفتْ إلى نسخ أخرى متأخرة، ولا تتعبْ في جمعها وتحصيلها، فهي لا تفيدك إلّا زيادة التصحيف والتحريف والسقط،** كما هو مجرَّب لديّ بعد فحص مثل هذه النسخ».

---

(١) «جامع المسائل لابن تيمية» (٢/ ١٢٠).

(٢) «جامع المسائل لابن تيمية» (٢/ ٥١).

وقد كان الناسخ رحمه الله إذا أتمّ تبييض شيء من كتب شيخ الإسلام رحمه الله: كتب على النسخة المسودة التي بخط شيخ الإسلام: (نقله محمد ابن المحب).

وهذه بعض الكتب التي بخط شيخ الإسلام رحمه الله التي نقلها الناسخ؛ لعل الله يهدي إليها الباحثين في تراث شيخ الإسلام المخطوط[1]:

١ ـ فتوى في الغوث والقطب والأبدال والأوتاد. (المذكورة سابقاً).

٢ ـ مجاميع المدرسة العمرية في دار الكتب الظاهرية: مجموع رقم (٣٨٠٥ عام) [مجاميع ٦٩]. المجموع كله بخط شيخ الإسلام، ونقل أكثره محمد بن المحب المقدسي. يضم عدداً كبيراً من الفصول والتعاليق في موضوعات مختلفة؛ أكثرها في التوحيد والعقائد والفتاوى والحديث والتفسير وغير ذلك.[2]

٣ ـ مجاميع المدرسة العمرية في دار الكتب الظاهرية: مجموع رقم (٣٨٢٧ عام) [مجاميع ٩١]. يحتوي رسالة في العقائد والتوحيد بخط شيخ الإسلام، نقلها محمد بن المحب المقدسي.[3]

٤ ـ مجاميع المدرسة العمرية في دار الكتب الظاهرية: مجموع رقم (٣٨٤٥ عام) [مجاميع ١٠٩]. غالبه من تأليف شيخ الإسلام بخطه، نقله محمد بن المحب المقدسي.[4]

❑❑❑

---

(١) وبهذه المناسبة أدعو جميع المهتمين بتراث شيخ الإسلام: من كان عنده علم عن كتاب بخط شيخ الإسلام؛ كتب على حاشيته: (نقله محمد بن المحب) أن يرسل لي بذلك عبر البريد الإلكتروني؛ لأضيفه إلى هذه القائمة في طبعات لاحقه.

(٢) فهرس مجاميع المدرسة العمرية في دار الكتب الظاهرية (ص: ٣٥٣).

(٣) المرجع السابق (ص ٤٧٣).

(٤) المرجع السابق (ص ٥٨٢).

رحلة مخطوط

تبين مما سبق:

١ ـ أن ما تركه الناسخ محمد بن المحب المقدسي الملقب بالصامت (ت ٧٨٩ هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ من كتبه وأجزائه ومنسوخاته: قد تفرقت بعد وفاته بسبب بيعها من قبل ابن أخيه، وما نجا منها: آل إلى العمرية، وما نجا منها آل إلى دار الكتب الظاهرية.

٢ ـ بالنسبة إلى مخطوطنا: وصل ـ بحمد الله ـ إلى ابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ)، ثم إلى أحمد بن عبيد الحجاوي الحنبلي، ثم إلى الإمام السفاريني (ت ١١٨٨ هـ).

٣ ـ مؤلفات الإمام السفاريني كاملة بيعت إلى آل الشطي بدمشق، كما هو معلوم؛ **فلعل** ما وجد بحوزته بيع كذلك لهم.

٤ ـ مكتبة الشيخ عبد السلام بن عبد الرحمن الشطّي، إمام الحنابلة في الجامع الأموي (ت ١٢٩٥ هـ) التي قد اجتمع عنده فيها من الكتب النفيسة ما لم يجتمع عند غيره، فأوقف البعض منها، وبيع غالبها في تركته.[١]

٥ ـ أفاد الشيخ الدكتور محمد عزير شمس ـ وفّقه الله[٢]: أن

---

(١) انظر «روض البشر» لمحمد جميل الشطي (ص: ١٤٦) و«حلية البشر» للبيطار (٢/ ٨٤٨ ـ ٨٥٠). نقلاً عن «جامع المسائل» (١/ ٧).

(٢) «جامع المسائل لابن تيمية» (١/ ٧).

«مكتبة الشطّي بدمشق التي كانت فيها نوادر المخطوطات ونفائس كتب الفقه والحديث، وخاصةً للمؤلفين الحنابلة. كانت محتويات هذه المكتبة مفقودة منذ أكثر من قرن، حتى أصدرت جامعة برنستون عام ١٣٩٧/ ١٩٧٧م فهرساً للمخطوطات العربية المحفوظة في (قسم يهودا) من مجموعة جاريت بمكتبة الجامعة، من إعداد رودلف ماخ، فظهر للباحثين أنها انتقلت إلى برنستون، ولا زالت محفوظةً هناك».

٦ ـ وقد سبق: أن (مجموعة يهودا) منها ما استقر في جامعة برنستون، ومنها ما جاء إلى القدس.

فلا أدري ما أقول؟! ولكن: حسبنا الله ونعم الوكيل.

❑❑❑

صورة رقم «١»: صورة الغلاف

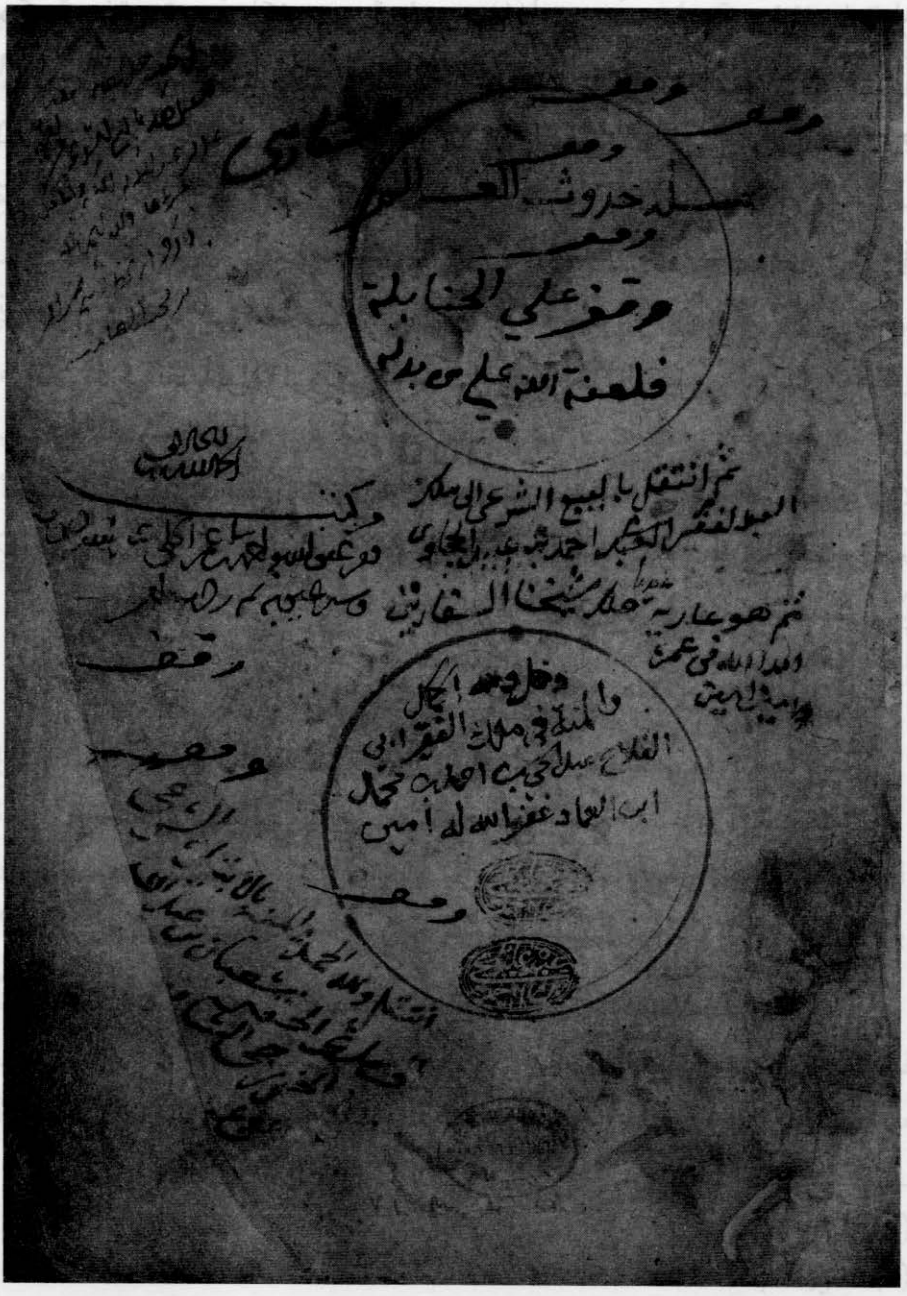

صورة رقم «٢»: صورة الورقة الأولى وفيها نص السؤال الموجه لشيخ الإسلام، وبداية الجواب.

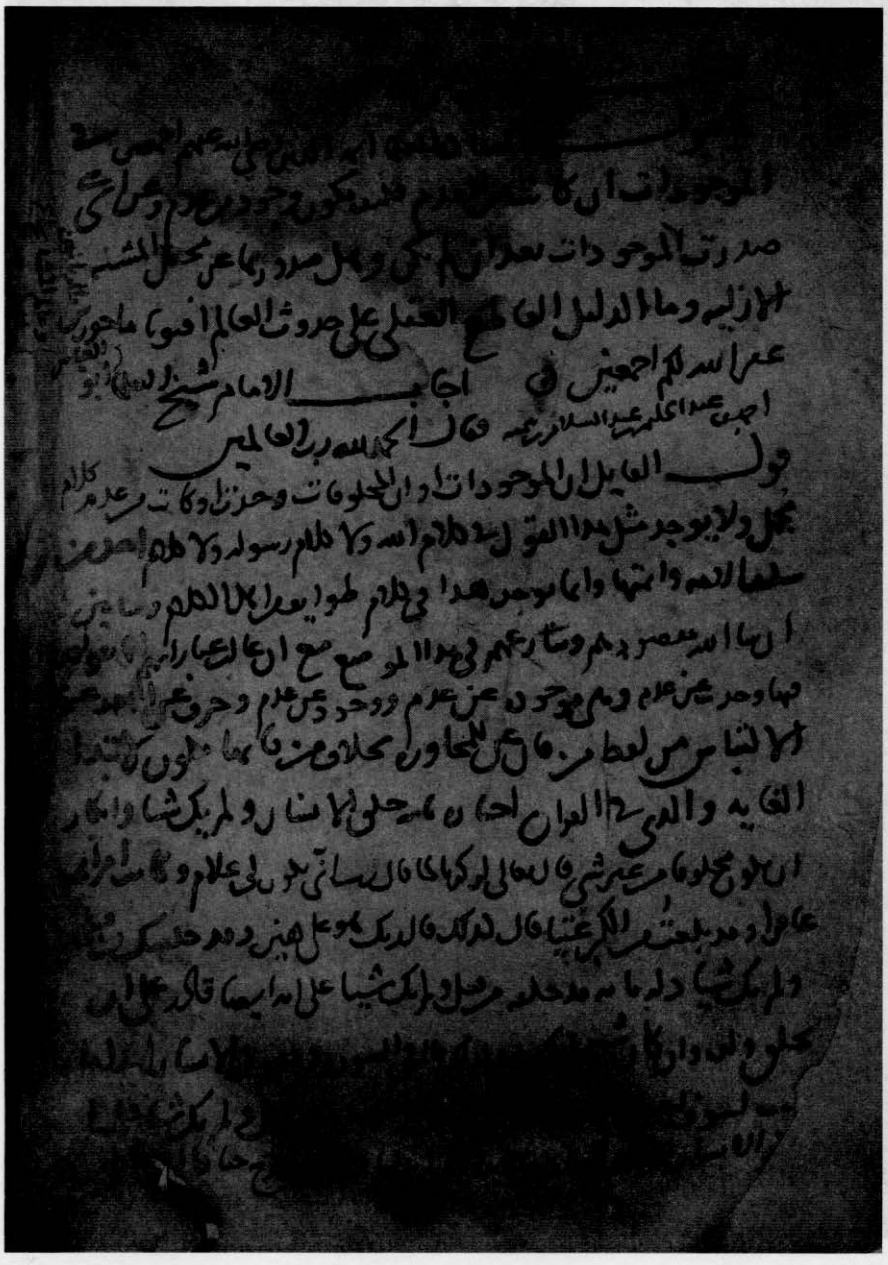

صورة رقم «٣»: صورة الصفحة الأخيرة، وفيها: قول الناسخ: «آخر ما وجدت بخط شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ»، والكلام الملحق.

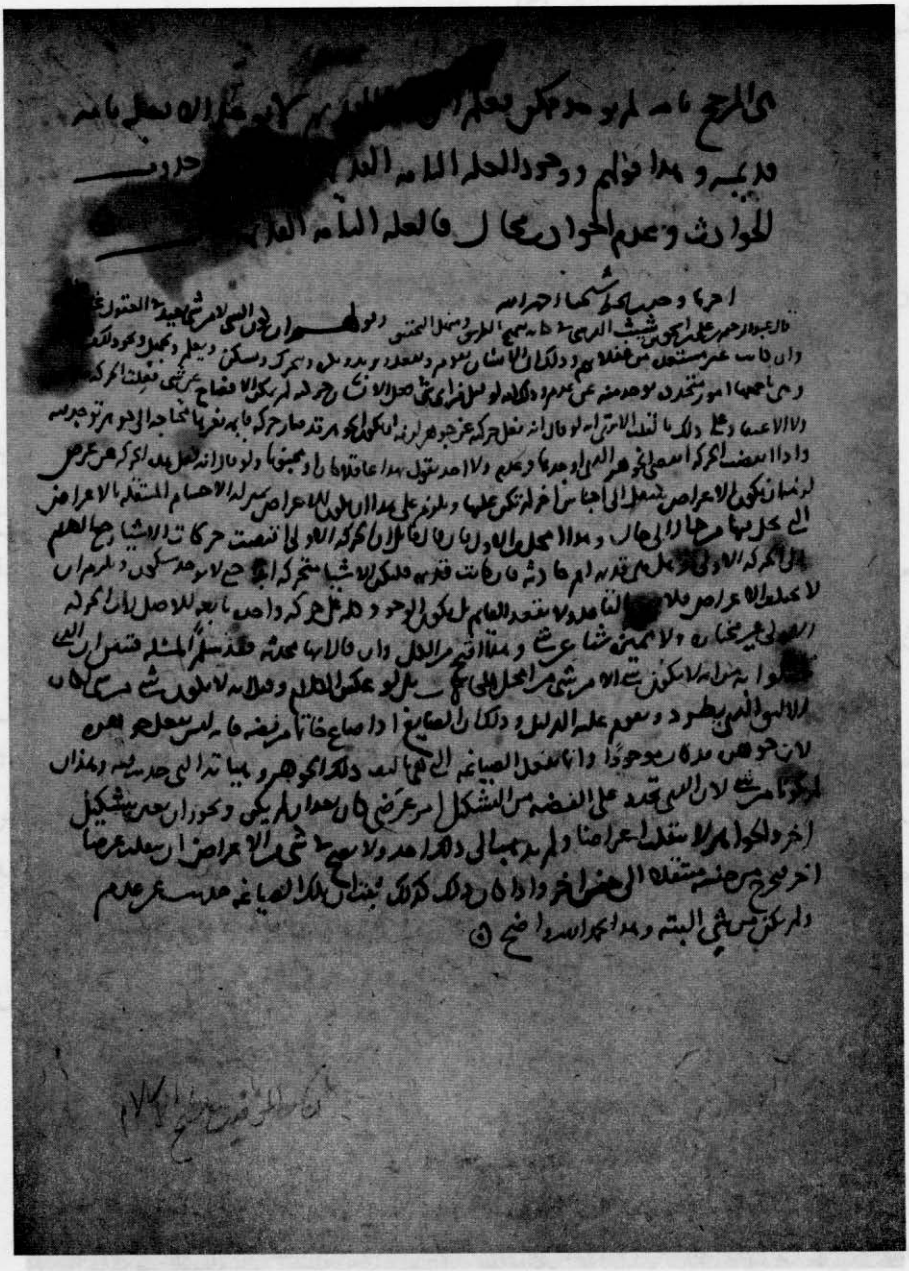

يُنشَرُ لأَوَّلِ مَرَّةٍ عَلَى نُسخَةٍ فَرِيدَةٍ نَفِيسَةٍ

مَسْأَلَةُ حُدُوثِ العَالَمِ

تأليفُ

شَيْخِ الإِسْلَامِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الحَلِيمِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ

المتوفى سنة ٧٢٨ هـ

رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

تحقيق

يوسُف بْن محمّد مَرْوان بْن سُليمان الأُوزْبَكِيّ المَقْدِسِيّ

[نص السؤال الموجه لشيخ الإسلام]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ما تقول السادة العلماء، أئمة الدين ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ:

ـ في الموجودات إن كانت من العدم؛ فكيف يكون وجود من عدم؟

ـ وعن أي شيء صدرت الموجودات بعد أن لم تكن؟

ـ وهل صدورها عن محض المشيئة الأزلية؟

ـ وما الدليل القاطع العقلي على حدوث العالم؟

أفيدونا مأجورين ـ غفر الله لكم أجمعين ـ.

❑❑❑

[نص الجواب]

أجاب الإمام شيخ العلماء وعالم المشايخ الربانيين، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية؛ فقال:

الحمد لله رب العالمين.

[«الموجودات وجدت عن عدم» كلام مجمل]

قول القائل: «إن الموجودات، أو إن المخلوقات وجدت أو كانت من عدم»، كلام مجمل.

ولا يوجد مثل هذا القول في كلام الله، ولا كلام رسوله، ولا كلام أحد من سلف الأمة وأئمتها؛ وإنما يوجد هذا في كلام طوائف من أهل الكلام.

وسأبيّن إن شاء الله مقصودهم وتنازعهم في هذا الموضع، مع أن غالب عباراتهم فيها يقولون فيها: (وجدت عن عدم)، و(هي موجودة عن عدم)، و(وجود عن عدم).

وحرف (عن) أبعد عن الالتباس من لفظ (من)؛ فإن (عن) للمجاورة بخلاف (من) فإنها تكون لابتداء الغاية.

والذي في القرآن: إخباره بأنه خلق الإنسان ولم يكن شيئاً، وإنكاره أن يكون مخلوقاً من غير شيء، قال تعالى لزكريا لما قال: ﴿رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا ۝﴾

قـــــال: ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾[1].

دلَّه بأنه قد خلقه من قبل ولم يكن شيئاً على أنه أيضاً قادر على أن يخلق ولده وإن كان شيخاً كبيراً.

ولذلك قال في السورة: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ۝ أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا﴾[2].

فلما [تنكّر][3] الإنسان الكافر للمعاد وتعجب وقال: ﴿أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ قال تعالى: /[4] ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا﴾ فإذا كان سبحانه قد خلقه ولم يك شيئاً، وابتدأه على غير مثال؛ فكيف لا يقدر على إعادته؟!

ومن المستقر في بدائة العقول: أن الإعادة أهون من الابتداء، ولهذا قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ﴾[5]، وإن كان للناس في قوله: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ﴾ كلام **ليس هذا موضعه**. فإن قوله: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ كقوله: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ۚ﴾[6]، وهو بيان لأنه سبحانه لا يدخل هو والمخلوقات في قياس تمثيل يستوي فيه الأصل والفرع، ولا في قياس شمول يستوي أفراده، وإن كان من الناس من يزعم: أن اسم القياس لقياس الشمول حقيقة، وللتمثيل مجاز؛ كما يزعم ابن حزم[7] وغيره من أهل المنطق. ومنهم من يقول: بل اسم القياس

---

(١) سورة مريم: ٨ ـ ٩.
(٢) سورة مريم: ٦٦ ـ ٦٧.
(٣) نصف الكلمة الأول مطموس، ولعل ما أثبته هو الصواب.
(٤) نهاية الورقة ٢/ الوجه أ.
(٥) سورة الروم: ٢٧.
(٦) سورة النحل: ٦٠.
(٧) (ت ٤٥٦ هـ).

للتمثيل حقيقة، ولقياس الشمول مجاز؛ كما يقوله الغزالي[1] وأبو محمد المقدسي[2] وغيرهما من أهل الفقه والأصول.

وأكثر الناس يجعلون القياس لهذا وهذا؛ كما يدل على ذلك كلام السلف، وعليه استعمال أكثر أهل العلم.

ومنهم من يسمي التمثيل: القياس الشرعي، والشمول: القياس العقلي، وهو غلط؛ كونه شرعياً وعقلياً إنما هو نسبة إلى الجهة التي يعلم بها صحته، والقياس سواءً عُلم صحته بالشرع أو بالعقل؛ فهو ينقسم إلى قياس شمول وقياس تمثيل.

والمقصود هنا: أنه سبحانه لا يدخل هو وغيره من المخلوقات تحت هذا القياس، ولا هذا القياس؛ فإنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[3]، ولهذا قال سبحانه: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾[4]، ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ كما أخبر في كتابه.

[نستعمل في حق الله تعالى قياس الأولى والأحرى]

ونستعمل في أموره قياس الأولى والأحرى؛ وهو: أنه كل ما ثبت للمخلوق من صفة كمال؛ فهي للخالق بطريق الأولى والأحرى، وكل ما

---

(١) (ت ٥٠٥ هـ).

(٢) هو هنا: موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي (ت ٦٢٠ هـ)، صاحب (المغني)، و(الكافي)، و(المقنع)، و(العمدة) في الفقه، و(روضة الناظر وجنة المناظر) في أصول الفقه، وغيرها. انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٤٤/ ٤٨٣ ـ ٤٩٦). ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٣/ ٢١٨ ـ ٣١٥). المنهج الأحمد للعليمي (٤/ ١٤٨ ـ ١٦٥).

(٣) سورة الشورى: ١١.

(٤) سورة النحل: ٧٤.

ينزه عنه المخلوق من صفة نقص؛ فتنزيه الخالق عنه /[1] أولى وأحرى؛ فله المثل الأعلى سبحانه وتعالى.

فلما جعل المشركون لله البنات ولهم ما يشتهون؛ قال تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ۝ يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ۝ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[3]. ولما أنكروا المعاد قال: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[4]؛ فمثله أعلى من كل مثل.

وما من معلوم إلا وله في القلب مَثَل يطابقه مطابقة العلم للمعلوم، ومطابقة اللفظ للعلم، ومطابقة الخط للفظ.

وهو في نفسه الأعلى، ومَثَله الأعلى عند أهل السماوات وأهل الأرض.

والمخلوق الذي له مَثَل في القلب إذا كانت الإعادة عليه أهون من الابتداء؛ فالخالق الذي له المثل الأعلى أولى بذلك. فهذا إثبات القدرة له على ذلك بطريق الأولى. وإذا كان المخلوق يكره أن يكون له أنثى لما فيها من النقص؛ فالخالق سبحانه وله المثل الأعلى أحق بأن ينزهه العبد عن إضافة ذلك إليه. فهذا تنزيهه بطريق الأولى.

---

(١) نهاية ٢/ب.

(٢) سورة النحل: ٦٢.

(٣) سورة النحل: ٥٨ ـ ٦٠.

(٤) سورة الروم: ٢٧.

[مخالفة الفلاسفة ومشركي العرب لأصول الإيمان]

ولا ريب أن أصول الإيمان هي: الإيمان بالله وباليوم الآخر؛ بالخلق وبالبعث؛ بالمبدأ والمعاد.

والمخالفون للرسل ضلّوا في هذين الأصلين؛ فكذّبوا بالمعاد وجعلوا للرب ولداً، كما يزعم الصابئة المتفلسفة: أن العقول والنفوس يولدون عنه. ويقولون هي الملائكة؛ ﴿وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ﴾ هي العقول، ﴿وَبَنَاتٍۭ﴾ هي النفوس.

وكما زعم مشركوا العرب: أنه صاهر إلى الجن فولدت له الملائكة.

وأمثال هذه المقالات التي ترجع إلى ذلك.

فالمشركون والصابئون من العرب والروم والفرس والهند وغيرهم يرجع قول حذاقهم إلى هذين الأصلين.

وقد جمع بينهما /[1] في الكتاب والسنة: مثل ما في الصحيح[2] من حديث أبي هريرة وابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: «**يقول الله: شتمني ابن آدم؛ وما ينبغي له ذلك، وكذّبني ابن آدم؛ وما ينبغي له ذلك. فأما شتمه إياي؛ فقوله: إني اتخذت ولداً. وأنا الأحد الصمد، الذي لم ألد، ولم أولد، ولم يكن لي كفواً أحد. وأما تكذيبه إياي؛ فقوله: لن يعيدني كما بدأني. وليس أول الخلق بأهون عليّ من إعادته**».

[مشابهة النصارى للفلاسفة والمشركين في أصولهم]

والنصارى شابهوا الصابئين في هذين الأصلين من بعض الوجوه؛

---

(١) نهاية ٣/أ.

(٢) صحيح البخاري (٣١٩٣، ٤٩٧٤، ٤٩٧٥).

فإنهم جعلوا المسيح ابن الله، وصوروا التماثيل في الحيطان؛ يستشفعون بها، ويتخذونها وسائط.

كما أن المشركين من الصابئين وغيرهم جعلوها أجساماً تجسده ذات ظل.

وكذلك في المعاد؛ فإن النصارى لم تؤمن بجميع ما أخبرت به الرسل من الأكل والشرب والنكاح واللباس في الجنة؛ ولهذا وصفهم سبحانه بأنهم لا يؤمنون باليوم الآخر؛ كما وصفهم بأنهم لا يؤمنون بالله في قوله: ﴿قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾[1]، ووصفهم بمضاهاة المشركين في قوله: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ[2] عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ۝ ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓا۟ إِلَٰهًا وَٰحِدًا لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[3]، وذكر الله في سورة مريم ما فيه خطاب للنصارى، وما فيه خطاب للمشركين من الصابئين وغيرهم؛ فإنه لما قصّ قصة المسيح قال: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ ٱلْحَقِّ ٱلَّذِى فِيهِ يَمْتَرُونَ ۝ مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ سُبْحَٰنَهُۥٓ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ...﴾ إلى قوله: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا / [4] لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ

---

(١) سورة التوبة: ٢٩.

(٢) في الأصل (وقال اليهود...) وهو خطأ.

(٣) سورة التوبة: ٣٠ ـ ٣١.

(٤) نهاية ٣/ ب.

﴿ٱلْيَوْمَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[1] أي ما أسمعهم وما أبصرهم يوم يأتوننا! لكن الظالمون اليوم في ضلال مبين.

والنصارى ظالمون لما فيهم من الشرك، والشرك ظلم عظيم، وهم في ضلال عظيم؛ إذ هم من أجهل الناس وأضعفهم عقلاً، ففيهم من الجهل والظلم ما لا يخفى على ذي بصيرة؛ إذ يقولون ما لا يخفى على الصبيان فساده؛ فهم اليوم في ضلال مبين.

ويوم القيامة ما أسمعهم وما أبصرهم !! ثم قال: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ ...﴾ إلى آخر الآية[2]؛ فذكر المعاد في هذا الكلام، ثم إنه سبحانه في آخر السورة[3] قال: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ۞ أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا﴾، وأقسم على المعاد لأنه ثبت بخبره الصادق؛ فوكّده بقسمه البارّ، إلى قوله: ﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ[4] ءَالِهَةً لِّيَكُونُوا۟ لَهُمْ عِزًّا﴾، إلى قوله: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۞ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ۞ أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ۞ وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ۞ إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ۞ لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ۞ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾، فجمع في هذا الكلام بين أن عبودية الملائكة والأنبياء له؛ وأنه ليس نسبتهم إليه إلا نسبة العبادة لا التولد، وأخبر أنهم كلهم يأتونه عباداً فرادى، تحقيقاً للمعاد.

❑❑❑

---

(١) سورة مريم: ٣٤ ـ ٣٨.

(٢) سورة مريم: ٣٩.

(٣) سورة مريم: ٦٦ ـ ٩٥.

(٤) في الأصل المخطوط (الرحمن). وهو خطأ واضح.

فصل

[طريقة القرآن في إثبات الصانع وصفاته]

فالمقصود هنا: أنه سبحانه ضرب المثل الأعلى، وذكر القياس قياس الأولى في إثبات قدرته على الإعادة بقوله: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا﴾[1] فلم يقل: إنه خُلق من عدم؛ بل قال: خُلق ولم يكن شيئاً. وهذا في غاية البيان والسلامة من الاشتباه؛ حيث أخبر: أنه خلقه بعد عدم بقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا﴾، وأنكر أن يكون مخلوقاً من غير شيء بقوله: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾[2] وهذا استفهام إنكار يتضمن نفي / [3] المستفهم عنه، والإنكار على من أثبته لظهوره وبيانه.

فتبيّن بذلك: أنهم لم يُخلقوا من غير شيء؛ أي: من غير رب خالق خلقهم.

كما تبيّن: أنهم لم يخلقوا أنفسهم.

فعلم بنفس هاتين القضيتين: أنهم خُلِقوا من خالق خلقهم.

كما قال: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾[4]، وقال: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى

---

(١) سورة مريم: ٦٧.

(٢) سورة الطور: ٣٥.

(٣) نهاية ٤/أ.

(٤) سورة النحل: ٥٣.

ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾[1]، وقال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾[2]، وكان النبي ﷺ يقول عند ذبح أضحيته: «**اللهم منك ولك**»[3].

وفي الصحيحين[4] عن جبير بن مطعم: أنه لما قدم في فداء الأسرى؛ سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور. قال: فلما سمعت قوله: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾[5] أحسست بفؤادي قد انصدع.

لأن هذا تقسيم حاصر ظاهر يتبين به ثبوت الخالق الصانع بأيسر تأمل؛ فإن العبد يعلم أنه لم يكن شيئاً، وأنه كان بعد أن لم يكن.

ويعلم أنه لم يصنع نفسه ولم يبدعها؛ فإن العلم بامتناع هذا من أبين العلوم البديهية.

وكذلك يعلم أنه لم يكن من غير مكوّن، ولا حدث من غير محدِث، ولا خُلق من غير خالقٍ خلقه.

والعلم بهذا أيضاً من أبين العلوم البديهية؛ فتعين أن له خالقاً خلقه.

وهذه الطريق يعلم بها العبد ثبوت الصانع، وثبوت صفاته من غير أن يحتاج أن يعلم حينئذ حدوث الأفلاك؛ بل إذا ثبتت عنده الطريق المعلومة بالعقل الصريح التي أرشد إليها السمع الصحيح ثبوت الصانع؛

---

(١) سورة الجاثية: ١٣.

(٢) سورة النساء: ١٧١.

(٣) جزء من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، أخرجه أبو داود (٢٧٩٥)، وابن ماجه (٣١٢١)، وغيرهما، وقال الألباني: ضعيف.

(٤) صحيح البخاري (٧٦٥، ٣٠٥٠، ٤٠٢٣، ٤٨٥٤)، صحيح مسلم (٧٠٥)، وليس فيها (قد انصدع)، وإنما فيها (كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ). والله أعلم.

(٥) سورة الطور: ٣٥.

وترتب على ذلك ثبوت الرسالة؛ أمكن أن يعلم حدوث السماوات والأرض بالطريق السمعية.

[طريقة أهل الكلام في إثبات الصانع]

ولهذا كان حذّاق أهل النظر والكلام معترفين: بأن حدوث السماوات لا يُفتَقَر فيه إلى العقل، وعابوا بذلك طريق كثير من المعتزلة ومن اتبعهم كأبي المعالي[1] وذويه؛ حيث جعلوا العلم بالصانع متوقفاً على العلم بحدوث العالم[2]، والعلم بحدوث العالم متوقفاً على العلم بحدوث الأجسام، وجعلوا الطريق إلى ذلك الاستدلال بحدوث / [3] الأعراض، **وبنو ذلك على أربع مقدمات:**

ثبوت الأعراض، ثم حدوثها، ثم لزومها للأجسام، وإذا لم تنفك الأجسام منها ثبت حدوث الأجسام؛ فإن ما لا يسبق الحوادث فهو مُحَدث.

ثم منهم من اقتصر على ذلك، ومنهم من تنبه على أنه لا بد من بيان استحالة (حوادث لا أول لها)؛ وهي أهم مقدمات هذه الحجة؛ فاحتج على ذلك بحجة الموازاة والمسامتة[4] وأمثالها من الأمثلة المضروبة في امتناع ذلك.

وقد ذكر أبو الحسن الأشعري[5] في (رسالته إلى أهل الثغر) أن هذه الحجة مبتدعة في الدين لم يسلكها أحد من الأنبياء والمرسلين ولا الصحابة والتابعين. وهو كما قال.

---

(١) الجويني (ت ٤٧٨ هـ).
(٢) هذا عند أهل الكلام ما يسمى (دليل الحدوث).
(٣) نهاية ٤/ب.
(٤) انظر: بيان تلبيس الجهمية (٢/ ١٥٣، ١٨٧). والذي احتج بذلك هو الرازي.
(٥) (ت ٣٢٤ هـ).

فإن هذه الحجة هي من أعظم أصول الكلام الذي ذمه السلف والأئمة؛ لأن فيها من المقدمات الباطلة التي أوقعت أصحابها في مخالفة الشرع والعقل ما لا يتسع هذا الموضع لذكره، **وقد تكلمنا عليها في غير هذا الموضع**.

[بعض لوازم طريقة أهل الكلام المبتدعة]

وهذه الحجة هي التي أوقعت الجهم بن صفوان[1] في زعمه: إن نعيم الجنّة منقطع، مع قوله بنفي الصفات.

وهي التي أوقعت أبا الهذيل[2] في قوله: بفناء حركات أهل الجنة والنار، مع قوله أيضاً بنفي الصفات.

وهي التي أوقعت سائر المعتزلة وغيرهم في القول: بأن القرآن مخلوق، وفي إنكار رؤية الله في الآخرة، ونفي الصفات وغير ذلك.

وهي التي أوقعت أبا المعالي في مسألة الاسترسال[3]. إلى أمور أخرى يطول وصفها. وتسلط بسببها من تسلط من المتفلسفة على أهل الملة لما رأى هذه الحجة التي جعلوها أصل أصول دينهم، ورأى ما فيها من الاضطراب.

---

(١) (قتل سنة ١٢٨ هـ).

(٢) محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدي البصري العلاف، من رؤوس المعتزلة، وبعضهم ينتسبون إليه يعرفون بالهذيلية يقولون بمقالاته (ت ٢٢٧ هـ، وقيل: ٢٣٥ هـ). سير أعلام النبلاء (٨/ ٥٢٩، ٩/ ١٨٩).

(٣) قال شيخ الإسلام: «قال أبو المعالي بمسألة الاسترسال: وهو أن علم الرب تعالى يتناول الأجسام بأعيانها، ويتناول أنواع الأعراض بأعيانها، وأما آحاد الأعراض فيسترسل العلم عليها لامتناع ما لا يتناهى علماً وعيناً.
وأنكر الناس ذلك عليه وقالوا فيه أقوالا غليظة حتى يقال: إن أبا القاسم القشيري هجره لأجل ذلك «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ١٧٧).

ثم إنهم أوجبوا على العبد بعد بلوغه مؤمناً بالله ورسوله: إما الشك، وإما القصد، وإما النظر المنافي للعلم.

والثلاثة تنافي الإيمان بالله ورسوله الذي أوجبه الله عليه؛ فأوجبوا ما يضاد الإيمان الواجب عليه؛ فكان هذا الضلال في الشرع مضاهياً لضلالهم في العقل.

ولهذا آل الأمر بهم إلى **سفسطة في العقليات، وقرمطة في السمعيات**[1].

[اضطراب أئمة المتكلمين وحيرتهم، وقولهم بتكافئ الأدلة]

ولهذا كان حال أئمتهم إلى الحيرة، والقول بتكافئ الأدلة، كما تجده من أحوال كثير من أئمتهم /[2] ومن أواخرهم: أبو عبد الله

---

(١) ردد شيخ الإسلام هذه العبارة في عدد من كتبه؛ منها: درء التعارض (١/ ٢١٨، ٢٧٦، ٢٧٩، ٢٨٦، ٢/ ١٥، ٥/ ٣٤، ٢٥٦، ٨/ ٥٩). الصفدية (١/ ١٦٠، ٢/ ١٥٨). بغية المرتاد (١/ ١٨٤، ٣٢٧). منهاج السنة النبوية (٢/ ١٣٤)، النبوات (٢/ ٦٢٥). الرد على المنطقيين (ص: ١٤٤).
وقال بيان تلبيس الجهمية (١/ ١٥٠): «السفسطة التي هي جحود الحقائق الموجودة بالتمويه والتلبيس، ومآلهم في تلك التأويلات إلى القرمطة التي هي تحريف الكلم عن مواضعه وإفساد الشرع واللغة والعقل بالتمويه والتلبيس، وهذا أيضا سفسطة في الشرعيات، وسمي قرمطة؛ لأن القرامطة هم أشهر الناس بادعاء علم الباطن المخالف للظاهر ودعوى التأويلات الباطنة المخالفة للظاهر المعلوم المعقول من الكتاب والسنة، والله يهدينا وسائر أخواننا المؤمنين لما اختلف فيه من الحق بإذنه إنه يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.
ولما كان مآل هؤلاء إلى السفسطة التي هي جحود الحقائق وجحود الخالق، وكان لا بد لهم من النفاق».

(٢) نهاية ٥/أ.

الرازي؛ كما ذكر في أعظم كتبه وهو «المطالب العالية» وفي غيره، فإنه يظهر لمن يفهم كلامهم من الحيرة والاضطراب والتناقض في الأقوال ما ينافي العلم والعقل الذي يزعمون أنهم يحققونه.

ولهذا قال أبو عبد الله الرازي في غير موضع من كتبه[1]:

نهاية إقدام العقول عقال وأكثر سعي العالمين ضلال
وأرواحنا في وحشة من جسومنا وحاصل دنيانا أذى ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

لقد تأملتُ الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتُها تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً.

ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن؛ اقرأ في الإثبات: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[2]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾[3]، واقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[4]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾[5].

ومن جرّب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي. هذا لفظه.

---

(١) ردّد شيخ الإسلام كلام الرازي كثيراً في كتبه، منها على سبيل المثال: «مجموع الفتاوى» ٤/ ٧١. «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ١٢٩). «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ١٥٩ ـ ١٦٠). «منهاج السنة النبوية» (٥/ ٢٧٢) وغيرها. وفي «درء التعارض» عزا كلام الرازي إلى كتابه «أقسام اللذات»، وهنا قال: في غير موضع من كتبه.

(٢) سورة طه: ٥.

(٣) سورة فاطر: ١٠.

(٤) سورة الشورى: ١١.

(٥) سورة طه: ١١٠.

[فساد طريقة المتكلمين في إثبات الصانع]

ثم إنهم مع أنهم جعلوا أول ما يجب على من بَلَغَ مسلماً ما ينافي الإيمان الواجب عليه؛ حصروا إثبات الصانع في العلم بحدوث العالم، وحصروا إثبات حدوث العالم في إثبات حدوث الأجسام.

وإثبات الصانع له طرق تكاد تخرج عن الحصر؛ كلها أبين وأظهر من إثبات حدوث العالم.

وإثبات حدوث العالم له طرق أبين من إثبات حدوث الأجسام ـ لو كان طريقاً صحيحاً ـ لما فيه من التنازع والدقة؛ فكيف وهو أيضاً طريق فاسد عند الأنبياء وأتباعهم، وعند أهل الفطر والعقول السليمة، وعند من خالفهم من الفلاسفة الإلهيين والطبعيين؛ كالمشائين أتباع أرسطو[1] وأمثالهم.

وبالجملة فطرق العلم بإثبات الصانع كثيرة؛ كلها أبين وأوضح من هذه الطريق، وهي براهين قاطعة لا تحتمل النقض؛ فلا حاجة في الإقرار بالصانع إلى العلم بحدوث العالم المبني على حدوث الأجسام، بل ولا إلى العلم بحدوث العالم ابتداءً.

ولهذا لم يثبت القرآن العلم بالصانع بهذه الطريق؛ بل بالطرق المعروفة فيه، وما ذكرناه من قوله: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾[2] من أوجز الطرق وأظهرها، وهي استدلال الإنسان بنفسه التي لا شيء إليه أقرب إليه منها، وكذلك استدلاله بما يذكره من خلق سائر المخلوقات / [3] **كما قد بسطناه في غير موضع، وبيّنّا** استغناء

---

(١) (ت ٣٢٢ ق.م)

(٢) سورة الطور: ٣٥.

(٣) نهاية ٥/ب.

الطرائق القرآنية عن ما يسلكه الفلاسفة والمتكلمون من تعليل الافتقار إلى الصانع: هل هو الحدوث؟ أو الإمكان؟ وبيّنّا الحِكمة في تسميتها آيات، وأنها بنفسها مستلزمة لثبوت الصانع.

وفي **بعض طريقة القرآن غنية عن الكلام المحدَث المبتدع المذموم عند السلف والأئمة؛** لاشتماله على باطل: إما في الحكم، وإما في الدليل الذي أثبتوا العلم بالصانع بإثبات حدوث العالم، وأثبتوا حدوث العالم بحدوث الأجسام، وأثبتوا حدوث الأجسام بدليل الأعراض، وبحدوثها، وامتناع (حوادث لا أول لها).

وكل هذه المقدمات: إما باطلة، وإما غير مدلول عليها.

وأحسن أحوالها: أن تكون دقيقة؛ ويا ليتها مع الدقة تكون صحيحةً مدلولاً عليها.

❑❑❑

[إبطال ما يورده المتفلسفة على المتكلمين في قولهم: (خُلق عن عدم)]

والمقصود هنا: أن القرآن ينفي أن يكون الإنسان خُلِق من غير شيء، وأخبر: أنه خلقه ولم يكن شيء؛ فلا نحتاج أن نقول: إنه خُلِق من عدم؛ فإن العدم ليس بشيء.

فإذا قلنا: خُلِق من عدم. يظن الظانّ: أنه خُلِق من غير شيء خلقه؛ بل خُلِق من خالق خلقه، وهو حي قيوم عليم سميع بصير قدير؛ فلم يكن موجود إلا من موجود، ولم يكن وجود من عدم محض.

وبطل بهذا ما يورده المتفلسفة على المتكلمين في هذا المقام؛ فإن أهل الكلام لما قالوا: إنه وُجِد من عدم، أو عن عدم؛ فإنما أرادوا بذلك: أنه وجد بعد العدم، لم يريدوا بذلك: أن نفس العدم خرج منه شيء؛ فإن العدم لا شيء. ليس للعدم فيما يمكن أن يقّدر خروج وجود منه، ولا دخول وجود فيه، وإنما الذهن القاصر يقدّر العدم كأنه موضع مظلم، أو خلاء وراء العالم، أو نحو ذلك من الخيالات؛ فيتوهم دخول شيء فيه أو خروج شيء منه.

ولهذا أعرف أن بحثاً جرى مع طائفة من الفضلاء الذين كنا نجالسهم في قوله ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[1]، وما ذكره النحاة من أنَّ (خبر لا) منفي لكونه معلوماً، كما حذف عامل الظرف في خبر المبتدأ ونواسخه، مثل

---

(١) سورة الصافات: ٣٥، وسورة محمد: ١٩.

(باب إن)، و(باب كان)، و(باب ظننت)، وأن التقدير عند النحاة: لا إله في الوجود، أو لا إله كائن /[1]؛ فأورد بعضهم على ذلك: أنا إذا قدرنا (لا إله في الوجود)؛ ينفي مفهوم الكلام أن في العدم إلهاً.

فقلت لهم: العدم ليس شيء حتى يقال: فيه إله، أو ليس فيه.

وهذا ظاهر على قول أهل السنة: أن المعدوم ليس بشيء.

ومن قال: إن المعدوم شيء؛ فقد نورد هذا السؤال على أصله.

وقد يجيب عنه: بأن النزاع إنما هو المعدوم الممكن، وأما الممتنع فليس بشيء بالاتفاق، والشريك من المعدوم الممتنع، ليس من الممكن؛ فيمتنع أن يكون في العدم.

لكن يقال له: فيبقى المفهوم: أنه في المعدوم الممكن.

ولا ريب أن قول من قال: إن المعدوم شيء في الخارج قول باطل، وإنما أصله اشتباه ما في الأذهان بما في الأعيان، واشتباه الوجود العيني بالعلمي؛ وذلك أنه رأى المعدوم يتميز منه المقدور من غير المقدور، والمراد من غير المراد، والامتياز لا يعقل في النفي المحض.

فقال: لا بد أن يكون المعدوم ثابتاً ليحصل فيه الامتياز، ثم علم بعقله أنه ليس بموجود؛ ففرق بين الوجود والثبوت؛ فقال: هو ثابت وليس بموجود.

وكثير ممن ردّ على هؤلاء: أطلق القول بأن المعدوم ليس بشيء، وربما كان في كلامه ما يقتضي: أنه ليس بشيء لا في العلم، ولا العين، لا في الذهن، ولا في الخارج عن الذهن. وهذا غلط؛ بل الصواب: أنه ثابت موجود في العلم؛ بمعنى: أنه يعلم، والتمييز يتبع العلم؛ فإذا كان معلوماً بالعلم: ميز بالعلم بين الممتنع والواجب والجائز، والمراد وغير

---

(١) نهاية ٦/أ.

المراد، وذلك لا يوجب كونه ثابتاً في الخارج؛ فإنا نعلم بالاضطرار: أن نتصور في أنفسنا ما لا حقيقة له في الخارج.

يبيّن ذلك: أنا نتصور الوجود المطلق في أنفسنا، والوجود المطلق لا يكون ثابتاً في العدم، ولا في الخارج. وكذلك سائر الكليات المطلقة؛ فإنا نتصورها مطلقة، وهي لا تكون في الخارج كليات مطلقة. وإنا نتصور الممتنع كما نتصور الممكن، والممتنع ليس بثابت في الخارج بالاتفاق.

وقد نفى الله عن الإنسان: أن يكون شيئاً قبل خلقه بقوله: /[1] ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾[2]، وبقوله: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا﴾[3].

وأما قوله: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[4]، وقوله: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ﴾[5]، وقوله: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[6]، **ففيه جوابان**:

أحدهما: أنه (شيء) في العلم والقول؛ وإن لم يكن بعدُ صار في الخارج له ثبوت، ولا وجود.

الثاني: أنه عند وجوده يصير شيئاً، وهذا في الزلزلة أظهر منه في الآيتين.

وقوله: ﴿إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا﴾ بمنزلة قوله: أراد موجوداً، ولا يستلزم ذلك أن يكون موجوداً في الخارج قبل وجوده.

---

(١) نهاية ٦/ب.
(٢) سورة مريم: ٩.
(٣) سورة مريم: ٦٧.
(٤) سورة يس: ٨٢.
(٥) سورة الحج: ١.
(٦) سورة الكهف: ٢٣ ـ ٢٤.

يبيّن ذلك: أنه علّق الإرادة بنفس الشيء، لا بإثبات صفة الوجود له؛ فعلم أنه يريد الشيء، وأنه يكوّن الشيء، لا أنه يجعل الشيء الثابت الغني عنه صفة لم تكن.

[مقصود المتفلسفة في اعتراضهم على المتكلمين]

وإذا تبيّن: أن مقصود أهل الكلام من المسلمين في قولهم: إن المحدثات (وجدت عن عدم): أي وجدت بعد عدمها، وأنها وجدت من غير وجود مخلوق؛ لا يعنون بذلك: أنها وجدت من غير موجد خالق؛ علم أنه ليس عليهم في المعنى الذي قصدوه درك، وإن كان في العبارة لبس، **وعبارة القرآن أحسن وأبين**.

لكن اعترض عليهم المتفلسفة فقالوا: لا يعقل موجوداً عن عدم؛ لأنا ما رأينا شيئاً يحدث إلا من مادة؛ كحدوث الحيوان والنبات والمعادن من المواد المشهودة؛ كما تحدث الثمار من الأشجار، وكما يحدث الإنسان من المني النازل من أبويه، وأمثال ذلك؛ فإبداع شيء لا من شيء لم نعهده.

ومقصودهم بذلك: أن يبطلوا القول بحدوث الحوادث من غير مادة متقدمة؛ فيلزم من ذلك قدم المادة.

كما قصدوا أيضاً: إبطال حدوث الحوادث من رب قديم؛ فقالوا: إن كانت العلة الأزلية لوجود العالم تامة؛ وجب قدم معلولها؛ فيلزم قدم العالم، وإن كانت غير تامة؛ فلا بد لتمامها من سبب. والقول فيه كالقول في حدوث العالم؛ فيبطل الحدوث؛ فيتعين الأول: وهو أن تكون العلة القديمة تامة؛ فيجب قدم العالم /[1].

---

(١) نهاية ٧/أ.

وهذا أعظم شبه المتفلسفة المشائين أتباع أرسطو، كابن سينا[1] وابن الهيثم[2] وأمثالهما.

❑❑❑

(١) (ت ٤٢٨ هـ).

(٢) (ت نحو ٤٣٠ هـ).

[شبه المتفلسفة في إثبات قدم العالم]

والشبهة الأولى: وهو أن الحادث لا بد له من مادة

ذكروا عن معلمهم أرسطو: أنه استدل على ذلك أيضاً: بأن المحدَث قبل حدوثه لا بد أن يكون ممكناً، والإمكان وصف ثبوتي؛ فلا بد له من محل؛ فيجب أن يتقدم المحدَث محل يقوم به الإمكان؛ وذلك يوجب قدم المادة.

فهذا ونحوه: هو كلام هؤلاء الفلاسفة الدهرية في مثل هذا، وهم الذين يقولون: لا يعقل موجود عن عدم.

[رد شيخ الإسلام على شبه المتفلسفة]

وما قالوه خيالات عند أولي الألباب النبلاء؛ وإن كان كثير من الناس يظنون: أنها من أعظم الحجج عند فضلاء العقلاء.

وبيان ذلك أن يقال: قولكم: (لا يعقل موجود عن عدم). لفظ مجمل كما تقدم. أتريدون به: لا يعقل موجود من غير مبدع أبدعه، وصانع صنعه؟

أم تريدون: لا يعقل موجود من غير مادة خلقه منها الصانع المبدع؟

فإن أردتم الأول؛ فهذا لا يقوله مسلم ولا مِلّي، بل المسلمون وسائر أهل الملل متفقون على أنه لا يكون موجود ممكن إلا من موجود واجب، وأن كل موجود غير الله؛ فالله خالقه.

وقد ذكرنا: أن القرآن جاء بلفظ (من) في مثل ذلك؛ كما في قوله:

﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ﴾[1].

وقوله: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾[2]. وقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾[3]، والمعنى متفق عليه بين المسلمين.

وإن قلتم: لا يكون موجود إلا من مادة خلقه منها الصانع.

فيقال لكم: فتلك المادة هي موجودة لا من مادة؟ وهم معترفون بما لا بد لهم منه من أن الموجودات القديمة هي موجودة من غير مادة تقدمت عليها كانت منها، بل أبدعها الرب إبداعاً من غير مادة.

هذا قول الإلهيين منهم المقرون بواجب الوجود المبدع.

وإن قُدّر الكلام مع من ينكر من الطبعيين أن يكون للعالم مبدع؛ كان جوابه أظهر؛ فإنه يقال له: يا أحمق؛ إذا جوّزت أن يكون مجموع العالم من غير مبدع ولا مادة؛ كيف يمتنع أن يكون بعضه من غير مادة مع كونه من صانع/[4].

ومعلوم أن الأول هو أبعد في العقل؛ بل هو ممتنع في العقل بخلاف الثاني؛ فإن هذه الحوادث المشهودة إن قال: إن المواد أحدثتها؛ فقد أثبت فاعلاً مبدعاً محدثاً بلا مادة، وإن قال: لها محدث فاعل غير المادة؛ فقد أثبت فاعلاً محدثاً لها من مادة. وهذا إقرار بالصانع؛ فيلزمه إثباته وصار من القسم الأول؛ **فما فرّ إليه شرٌ مما فرّ منه على كل تقدير**.

وهذا حال أهل الباطل دائماً لا يكذبون بحق لشبهة؛ إلا لزمهم ما هو أشد منها.

---

(١) سورة الطور: ٣٥.
(٢) سورة النحل: ٥٣.
(٣) سورة الجاثية: ١٣.
(٤) نهاية ٧/ ب.

وإذا قالوا: نحن نسلم وجود الموجودات القديمة من غير مادة، وإنما الكلام في الموجودات المحدثة عن عدم ـ وهذا حقيقة قولهم ـ ظهر فساد مذهبهم أيضاً.

فإنه إذا ثبت أن إبداعه للأشياء لا يفتقر إلى مادة، بل نفسه كافية في إبداعها مع القدم؛ فلأن تكون نفسه كافية في إبداعها مع الحدوث أولى؛ فإنه من المعلوم: أن المحدَث أضعف من القديم، وأقل في الوجود، وأن ذاك أكمل منه وأقوى؛ فإذا كان مكتفياً بنفسه في إبداع الأكمل الأقوى؛ فكيف لا يكتفي بنفسه في إبداع الأنقص الأضعف.

ومن المعلوم ببداية العقول: أن الفاعل للأكمل الأقوى بنفسه لا يكون محتاجاً في الأنقص الأضعف إلى غيره؛ لا مادة، ولا غير مادة.

وهذا بيّن واضح وليس لهم عليه سؤال؛ لكن غايتهم أن يقولوا: يمتنع أن يحدث عنه شيء بعد أن لم يكن حادثاً؛ لأن ذلك يقتضي سبباً حادثاً.

وهذه حجتهم الأخرى ـ وهي الكبيرة ـ وسنبيّن إن شاء الله فسادها.

وإنما المقصود هنا: بيان فساد حجتهم من جهة إثبات المادة، وأن الحادث لا بد له من مادة قديمة؛ لأن الوجود عن العدم المحض لا يمكن؛ فإن هذه الحجة فيها إجمال يوهم المستمع: أنه يوجد بلا موجد.

ومعلوم أن هذا باطل. **ومقصودهم**: أنه يوجد من غير مادة.

ومعلوم أنه لا يجب فيما يبدعه الباري أن يكون له مادة؛ فإنه يبدع القديم عندهم بلا مادة؛ فعلم: أنه وحده مستغنٍ في إبداع ما يبدعه / [1] عن مادة، وأنه وحده يبدع الأكمل الأعلى؛ فكيف لا يبدع وحده الأنقص الأدنى.

فتبيّن أن كون الموجود وجد عن عدم ما سوى الخالق ليس بممتنع،

---

(١) نهاية ٨/أ.

وأن وجود الخالق لا بدّ منه، وأنه وحده غني عن كل ما سواه في كل ما يخلقه؛ ولهذا قال سبحانه: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ﴾[1] فهو سبحانه ليس له شريك في ملكه عاونه على خلق شيء لا مادة ولا غيرها، ولا له ولي من الذل كما يتولى المخلوق من يتعزز به. بل يتولى عباده رحمةً وإحساناً إليهم، لا احتياجاً واستعانة بهم؛ ولذلك قال سبحانه: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾[2] **فبيّن** أنه سبحانه ليس له ظهير يظاهره ويعاونه على شيء من الأشياء، بل هو الغني عن كل شيء في كل شيء، وأن ما خلقه من الأسباب لم يخلقه لحاجته في خلق المسبب إليه؛ بل لأن له في خلقه من الحكمة ما له في خلق المسببات أيضاً؛ كما قال تعالى لما أمر المؤمنين بجهاد الكفار: ﴿ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَا۟ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ﴾[3].

وإن قالوا: لم نَشهد حادثاً إلا من مادة.

قيل لهم: ولم نَشهد موجوداً من غيره بلا مادة؛ وأنتم تقولون: إن الأفلاك حدثت عنه بلا مادة متقدمة عليها. فكيف أثبتم استغناه في إبداع الموجود الأكمل عن المادة ـ ولم تشهدوا ذلك ـ وجعلتموه محتاجاً في إبداع الموجود الأنقص إلى المادة لكونكم لم تشهدوا حادثاً إلا من مادة؟!

بل كان طرد قولكم: أن تنكروا وجود موجود بغيره إلا محدثاً؛ فإنكم لم تشهدوا موجوداً بغيره إلا محدثاً عن عدم، أو كل ما شهدتموه موجوداً من غيره؛ مثل الحيوان والنبات والمعادن لم تشهدوه إلا حادثاً؟!

---

(١) سورة الإسراء: ١١١.
(٢) سورة سبأ: ٢٢.
(٣) سورة محمد: ٤.

فإذا تبيّن: أن السماوات والأرض ممكنات مفتقرات إلى مبدع أبدعها؛ وجب أن تجعلوها حادثة؛ لأنكم لم تشهدوا مفعولاً إلّا محدثاً.

وهذه الطريقة سلكها كثير من أهل الكلام، وهي خير من كلام الفلاسفة.

فإنّه إذا حصل الاتفاق، وعلم بالدليل: أن السماوات مبدَعة مفتقرة /[1] إلى مبدِع فعلها؛ ولم نَشهَد مبدَعاً مفعولاً إلا محدَثاً؛ وجب القول بحدوثها.

فإنَّ تقدم الفاعل المبدِع ـ الذي هو خالق كل شيء ـ على فعله: هو أقرب في العقل من كون الفاعل المبدع يفتقر إلى مادة.

يبيّن ذلك: أن كون الفاعل متقدماً على المفعول أمر مستقر في العقل والحس، مع أنه لا يحتاج إلى شهادة الحس.

ولو قيل: متقدم بالذات بخلاف كون المفعول، أو المحدَث مفتقر إلى مادة؛ فهذا ليس معلوماً بالعقل؛ وإنما شبهة قائله كونه لم يحس محدثاً إلا كذلك. وأين قضية تعلم بالعقل والحس من قضية لا تعلم بواحد منهما؛ ولكن لم يشهدها الحس؟!

ومعلوم: أن عدم شهادة الحس لا تنفي ثبوت ما لم يشهده.

ولو كان ما لم يشهده الإنسان بحسه ينفيه؛ لبطلت المعقولات والمسموعات، وقد قال سبحانه: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾[2]؛ فإذا كان المكذب بما لم يعلمه بوجه من الوجوه مذموماً في الشرع، كما هو مخالف للعقل؛ فكيف بالمكذِّب بما لم يعلمه بحسه فقط؟! وإذا كان عدم العلم ليس علماً بالعدم؛ فكيف يكون عدم الإحساس علماً بالعدم؟!

---

(١) نهاية ٨/ب.

(٢) سورة يونس: ٣٩.

[شبهة المتفلسفة الثانية]

وأما الشبهة الثانية: وقولهم: إن المحدَث يتقدمه الإمكان؛ فلا بد له من محل ثبوتي.

فيقال لهم: الإمكان ليس وصفاً موجوداً للممكن زائداً على نفسه؛ بل هو بمنزلة الوجوب والحدوث والوجود والعدم ونحو ذلك من القضايا التي تعلم بالعقل، وليس العدم زائداً على المعدوم في الخارج، ولا وجود الشيء زائداً على ماهيته في الخارج، ولا الحدوث زائداً على ذات المحدث في الخارج، ولا الإمكان زائداً على ذات الممكن في الخارج، ولا الوجوب زائداً على ذات الواجب في الخارج.

والمقصود هنا الإمكان؛ فالممكن إما أن يكون معدوماً أو موجوداً؛ فإذا كان معدوماً فليس له صفة ثبوتية أصلاً؛ إذ المعدوم لا يتصف بصفة ثبوتية. وإن كان موجوداً؛ فقد صار واجباً بغيره؛ فإنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن؛ فما شاءه وجب وجوده، وما لم يشأه امتنع وجوده؛ لكن وجب بغيره وامتنع لغيره، وهو في نفسه قابل للوجود والعدم.

وقولنا: في الموجود ممكن. معناه: أنه موجود بغيره.

ومما يبيّن ذلك: أن الإمكان لو كان صفة زائدة على الممكن لامتنع قيامه بغيره؛ إذ صفة الشيء لا تقوم بغيره، وقبل وجود الممكن ليس له صفة؛ فيمتنع وجود إمكان هو صفة له قبل وجوده.

فتبيّن أن ما يدّعونه في إثبات إمكان وجودي من محل قبل / [1] وجود الممكن خيال محض.

ثم يقال: نحن نشهد بالحس حدوث الصور من الحيوان والنبات

---

(١) نهاية ٩/أ.

والمعدن، ونشهد أن هذه الصور الحادثة كانت بعد أن لم تكن. وإن كانت خلقت من غيرها؛ فليست هي ذلك الغير ولا بعضه، ولكن ذاك إستحال وعدمت صورته الأولى، وأحدث الله صورة غير تلك؛ فهذه الصورة موجودة بعد العدم حادثة بعد أن لم تكن، وهذا مشهود؛ فإن هذا اللحم وهذه الثمرة لم يكن موجوداً أصلاً بوجه من الوجوه؛ فوجد بعد عدمه، وتلك الصور الموجودة: كالنبات الذي رعته الشاة، والمني الذي إستحال ولداً؛ عدمت بعد وجودها. فهذا وجود بعد عدم، وعدم بعد وجود مشهود.

[الحجة الكبرى للمتفلسفة على قدم العالم والرد عليها]

وأما الحجة الكبرى لهم على القدم: وهو أن العلة التامة تستلزم معلولها؛ فلا يجوز تأخر العالم عن علته التامة.

فيقال لهم: نحن نشهد هذه الحوادث التي تحدث من الحيوان والنبات والمعدن؛ فالموجب لحدوثها: إن كان علة تامة قديمة؛ بطل قولكم: إن قدم العلة يوجب قدم المعلول. وإن كان الموجب لها مع العلة القديمة حدوث أمر من الأمور: إما حركة الفلك أو غيرها؛ فذلك الحادث إن حدث عن العلة التامة القديمة بطل قولكم. وإن توقف على حدوث آخر؛ فالقول فيه كالقول في الأول. وهذه الحوادث سواءً كانت متناهية أو غير متناهية تستلزم: إما صدورها عن علة تامة قديمة، وإما صدورها عن غير فاعل بالكلية. والثاني أظهر بطلاناً من الأول، وهو باطل بالعقل الصريح، وبالاتفاق. والأول يستلزم صدور الحوادث عن علة تامة قديمة؛ وذلك يبطل أصل حجتهم.

ومعلوم أن حقيقة قولهم: إن الحوادث المتعاقبة التي لا تتناهى: صادرة عن علة تامة قديمة. ثم يجعلون ذلك هو حركة الفلك التاسع.

وقولهم في غاية التناقض؛ فإن حركة التاسع ليست هي السبب؛ بل لكل فلك حركة تخصه ليس سببها حركة هذا الفلك؛ وإن كان متحركاً بالعرض حركة تابعة لحركته. والفلك الثامن فيه كواكب عظيمة تقتضي أسباباً بعددها، والأطلس فوقه بسيط لا يصدر عنه كثرة؛ فلا بد لتلك الكثرة من أسباب.

وهذا من محاراتهم المفسدة لقولهم؛ فقد صدرت حركات مختلفة عن علل تامة قديمة معلولة لعلة تامة قديمة.

وغايتهم أن يقولوا: لا يمكن إلا هذا. ولكن بكل حال؛ فقد بطل استدلالهم على أن الفلك قديم وحركاته أزلية أبدية /[1].

وذلك أن أصل حجتهم: إن كونه أحدث الفلك بعد أن لم يكن محال؛ لأن الممكن إن لم يكن قد تمت أسباب إيجاده افتقر إلى أسباب أخرى. والقول فيها كالقول في الحادث الأول؛ لأنه لا بد له من أسباب حادثة؛ إذ الحدوث بدون سبب حادث محال. وإن تمت وجب القدم.

ثم عيّنوا القسم الثاني تحكّماً وتناقضوا فيه؛ **فصارت حجتهم باطلة من وجوه؛ منها**:

أن يقال: ولم لا يجوز أن يكون حدوثه موقوفاً على حادث بعد حادث، وهذا ليس بممتنع عندكم؛ فإن الحوادث هي كذلك عندكم.

ومنها: أن يقال: إن كان توقف الحادث على حوادث لا تتناهى ممتنعاً؛ كما تقوله طوائف كثيرة من أهل الكلام والفلسفة كالمعتزلة ومن اتبعهم؛ لزم إما بطلان الحدوث، وهو خلاف المشاهدة. وإما بطلان قولكم: بأن هذه الحوادث المشهودة متوقفة على حوادث لا تتناهى.

وإن كان جائزاً؛ كما تقوله طوائف من أهل الفلسفة والكلام

---

(١) نهاية ٩/ب.

والحديث وغيرهم؛ أمكن توقف العالم أو الفلك على حوادث لا تتناهى؛ سواءً قيل: حدثت في ذات القديم أو غيره؛ فإن حدوث الحوادث في القديم ليس ممتنعاً عندكم ولا عند طوائف من أهل الملل، بل أكثر أهل الملل؛ فإنكم وهؤلاء تبطلون قول من يستدل بالحركة على حدوث محلها، وما تذكرونه في واجب الوجود من نفي الصفات الذي تسمونه نفي التركيب في غاية الفساد؛ **كما قد أوضح في غير هذا الموضع.**

ومنها: أن هذا بعينه يقال في الحوادث المشهودة: إن تمت أسبابها في القدم: وجب قدمها. وإن لم تتم: افتقرت إلى أسباب أخرى.

والثلاثة عائدة إلى أصل واحد؛ **فقد ظهر فساد عمدتهم العظمى في إثبات قدمه.**

واعلم: أن لأهل الكلام والفلسفة في الجواب عن هذه الشبهة طرقاً متعددة:

منها: إسناد حدوث العالم إلى العلم؛ فإنه لما علم وقت حدوثه أحدثه كما علمه.

ومنها: بيان امتناع بقدمه؛ فيكون حدوثه في الأزل ممتنعاً؛ فيجب حدوثه.

ومنها: إسناد التخصص إلى محض المشيئة.

ومنها: اعتقاد أن القادر المختار يرجح أحد طرفي مقدوره على الآخر بلا مرجح.

ومنها: معارضتهم سائر ما في العالم من التخصيصات في مقاديره وصفاته وغير ذلك. فالقول في تخصيصه /[1] بوقت؛ كالقول بتخصيصه بسائر صفاته ومقاديره. **وبسط هذه الأجوبة له موضع غير هذا.**

---

(١) نهاية ١٠/أ.

والمقصود هنا: بيان فسادها بتقسيم دائر بين النفي والإثبات؛ ليس لهم مندوحة عنه، ولا في الأدلة العقلية ما يوجب التزام قولهم؛ **بل تبيّن أنه قول بلا علم.**

ثم يقال: هذه الحجة لو دلّت؛ لدلّت على وجوب قدم شيء ما من العالم؛ فمن أين لكم أن الأفلاك كلها قديمة؟!

بل يقال: إنها لا تدل على قدم شيء بعينه، وإنها تدل على أنه لا بد من مفعول بعد مفعول؛ فلم لا يجوز أن يكون هناك حوادث عظام متوالية، وهذا العالم منها؛ وإن كان الله خلقه في ستة أيام كما يحدث فيه من الحيوان والنبات والمعدن ما يحدثه في أزمنة متراخية.

فإن غاية هذه الحجة: أن الحادث لا بد له من سبب حادث؛ فالاستدلال بهذا على قدم الأفلاك طريق أجهل الناس وأضلهم؛ لا سيما مع القول بـ(حوادث لا أول لها).

فإنه إذا جاز (حوادث لا أول لها)؛ فلم لا يجوز حدوث حوادث غير هذا العالم.

ومعلوم: أن مذهبهم مستلزم للقول بـ(حوادث لا أول لها)، وهم مصرحون بجواز ذلك بل بوجوبه، ولو لم يقولوا بذلك لزم حدوث العالم. وإن قالوا بذلك؛ لزم إمكان حدوث هذا العالم بسبب حوادث أخر.

فعلى التقديرين: جزمهم بالقدم جهل وضلال، وسواءً جعلت هذه الحوادث في نفسه أو منفصلة عنه.

[رد الرازي على حجة المتفلسفة بالمعارضة، وتعقيب شيخ الإسلام]

وقد بيّن أبو عبد الله الرازي في كتابه: «الأربعين» وغيره هذه الحجة التي لهم على القدم، وذكر أنها عمدتهم، وذكر أجوبة الناس عنها، وبيّن

ضعفها، وأجاب عنها بالمعارضة؛ وأن ذلك يستلزم أن لا يحدث شيء، وقد حدث؛ فتكون الحجة باطلة.

ولكن هذا اللازم إنما يلزم بتقدير تسليم مقدماتها التي إحداها: بطلان التسلسل.

وهذه المقدمات يسلمها المتكلمون القائلون بحدوث الأجسام.

وخصومهم الفلاسفة يقولون: لا نسلم بطلان التسلسل؛ فلا تكون هذه المعارضة صحيحة على أصل الفلاسفة إلا إن تبيّن أن ما يدّعونه من تسلسل الحوادث باطل.

بل يقال للفلاسفة: هذا يستلزم توقف حدوث الأفلاك وما فيها على حوادث متسلسلة؛ وتسلسل الحوادث ليس بمحال عندكم؛ فلا تدل هذه الحجة على صحة مطلوبكم. **ونحن نبيّن إن شاء الله ذلك، ونبيّن** أن هذه الحجة لا تدل على مطلوب الفلاسفة؛ بل هي مستلزمة فساد قولهم وفساد قول خصومهم / [1] المتكلمين القائلين بحدوث الأجسام.

والمقصود هنا: أن جواب الرازي ونحوه بهذه المعارضة يصح في الحال، تبيّن أنها لا تدل على مطلوبهم؛ بل تفسد مذهبهم ومذهب خصومهم.

فهي إن صحت؛ دلّت على فساد قول الطائفتين القائلتين: بقدم العالم، وبحدوث الأجسام.

وإن فسدت؛ لم تكن بحجة لواحد منهما.

فمن احتج بها منهم على صحة قوله لم تنفعه، ومن احتج بها على فساد قول خصمه نفعه ذلك؛ **لكن فساد قول خصمه لا يستلزم صحة**

---

(١) نهاية ١٠/ب.

قوله؛ إذا أمكن أن يكون الحق في قول ثالث: وهو قول أكثر أهل الحديث وأئمتهم، ومن وافقهم من أهل الفلسفة والكلام.

ومثل هذا كثير في أهل البدع من المتكلمين والفلاسفة؛ يفضي بهم النظر إلى: بيان فساد قول الطائفتين، أو تكافؤ أدلتهما، أو فساد دليلهما، ولا يهتدون للفرقان. ولهذا كان الرازي واقفاً في هذه المسألة؛ فإنه رأى أن أدلة المتكلمين على حدوث الأجسام أيضاً متعارضة عنده؛ فلما تبيّن ضعف أدلة الطائفتين على: حدوث الأجسام، وقدم العالم؛ بقي واقفاً في المسألة.

وهذه حال طائفة من حذاق المتفلسفة: كابن رشد الحفيد[1]، وابن الطفيل[2] ـ صاحب رسالة حي بن يقظان ـ وأمثالهما؛ كانوا واقفين حائرين في هذه المسألة. وكذلك حال طوائف من رؤوس المبتدعة من أهل الكلام والفلسفة، بل هو نهاية نظر حذاقهم.

وقد بسطنا الكلام في ذلك، وبيّنا: أن الطريقة السلفية النبوية الشرعية[3]: توافق ما مع كل طائفة من الحق، وتوضح فساد الشبه، في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا: أن نبيّن أن الفضلاء تفطنوا لفساد هذه الحجة بالمعارضة، وهذه الطريق: هي طريقة حسنة في إبطال الأقوال المخالفة للكتاب والسنة: بأن نبيّن أنها في نفسها متعارضة مستلزمة للجمع بين النقيضين. وكل ما استلزم الجمع بين النقيضين فهو باطل.

---

(١) (ت ٥٩٥ هـ).

(٢) (ت ٥٨١ هـ): محمد بن عبد الملك بن محمد بن طفيل القيسي الأندلسي، فيلسوف.

(٣) قال شيخ الإسلام في الرسالة الصفدية (ص: ١٦٨): «وهذا المقام هو من الأصول العظام التي اضطربت فيه رؤوس أهل النظر والفلسفة والكلام، ومن سلك الطرق النبوية السلفية: علم أن العقل الصريح مطابق للنقل الصحيح».

وقد تأملتُ هذا في عامة مذاهب أهل الضلال؛ فوجدتُ الأمر فيها كذلك. **وقد بيّنتُ[1] فساد مذاهب الفلاسفة المخالفة للكتاب والسنة، وتناقضها، على وجه نبيّن للعاقل ذلك بلا شبهة.**

وكذلك / [2] .....

[رد الغزالي]

[قال أبو حامد الغزالي[3]]:

والجواب أن يقال: استحالة إرادة قديمة متعلقة بإحداث شيء أي شيء كان، تعرفونه بضرورة العقل أو نظره؟ وعلى لغتكم في المنطق تعرفون الالتقاء بين هذين الحدين بحد أوسط أو من غير حد أوسط. فإن ادعيتم حداً أوسط وهو الطريق النظري فلا بد من إظهاره، وإن ادعيتم معرفة ذلك ضرورة فكيف لم يشارككم في معرفته مخالفوكم والفرقة المعتقدة بحدوث العالم بإرادة قديمة لا يحصرها بلد ولا يحصيها عدد؟ ولا شك في أنهم لا يكابرون العقول عناداً مع المعرفة،

---

(١) قال ابن عبد الهادي (ت ٧٤٤ هـ) في كتابه (الانتصار) (ص: ٩٨ ـ ٩٩) المعروف بـ(العقود الدرية): «وله [أي شيخ الإسلام] في الرد على الفلاسفة مجلدات وقواعد أملاها مفردة، غير ما تضمنته كتبه، منه: إبطال قولهم بإثبات الجواهر العقلية، ومنها: إبطال قولهم بقدم العالم، وإبطال ما احتجوا به، ومنها: إبطال قولهم في أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد. . . . وله في الرد على منكري المعاد قواعد كثيرة».

(٢) نهاية ١١/أ.

ومن هنا يبدأ سقط من الكتاب بمقدار ورقة أو أكثر، وبداية الوجه (ب) من الورقة (١١): كلام طويل مأخوذ من كتاب (تهافت الفلاسفة) للغزالي، وهو ناقص؛ لذا: سأنقل من الكتاب بداية الفقرة ليتصل الكلام وأجعل ما نقلته بين معقوفين [ ].

(٣) تهافت الفلاسفة (ص: ٨).

فلا بد من إقامة برهان على شرط المنطق يدل على استحالة ذلك، إذ ليس في جميع ما ذكرتموه إلا الاستبعاد والتمثيل بعزمنا وإرادتنا وهو فاسد، فلا تضاهي الإرادة القديمة القصود الحادثة، وأما الاستبعاد المجرد فلا يكفي من غير برهان.

فإن قيل: نحن بضرورة العقل نعلم أنه لا يتصور موجب بتمام شروطه من غير موجب، ومجوز ذلك مكابر لضرورة العقل.

قلنا: وما الفصل بينكم وبين خصومكم إذا قالوا لكم: إنا بالضرورة نعلم إحالة قول من يقول: إن ذاتاً واحداً عالماً][1] بجميع الكليات من غير أن يوجب ذلك كثرة، ومن غير أن يكون العلم زيادة على الذات، ومن غير أن يتعدد العلم بتعدد المعلوم، وهذا مذهبكم في حق الله، وهو بالنسبة إلينا وإلى علومنا في غاية الإحالة. ولكن تقولون: لا يقاس العلم القديم بالحادث. وطائفة منكم استشعروا إحالة هذا؛ فقالوا: إن الله لا يعلم إلا نفسه، فهو العاقل وهو العقل وهو المعقول، والكل واحد. فلو قال قائل: اتحاد العاقل والمعقول والعقل معلوم الاستحالة بالضرورة، إذ تقدير صانع للعالم لا يعلم صنعه محال بالضرورة، والقديم إذا لم يعلم إلا نفسه ـ تعالى عن قولكم وعن قول جميع الزائغين علواً كبيراً ـ لم يكن يعلم صنعه [البتة][2]؛ بل لا يتجاوز علمه ذاته.

إلزامات هذه المسألة:

فنقول: بم تنكرون على خصومكم إذا قالوا: قدم العالم محال لأنه يفضي[3] إلى إثبات دورات للفلك لا نهاية لأعدادها ولا حصر لآحادها،

---

(١) انتهى النقل من «تهافت الفلاسفة» للغزالي.

(٢) في تهافت الفلاسفة (ص: ٩): (لم يكن يعلم صنعه البتة؛ بل لا نتجاوز إلزامات هذه المسألة).

(٣) في تهافت الفلاسفة (ص: ٩): (يؤدي).

مع أن لها سدساً وربعاً ونصفاً، فإن فلك الشمس يدور في سنة، وفلك زحل في ثلاثين سنة، فتكون دورة زحل ثلث عشر أدوار الشمس، وأدوار المشتري نصف سدس أدوار الشمس، فإنه يدور في اثنتي عشرة سنة. ثم كما أنه لا نهاية لأعداد دورات زحل؛ لا نهاية لأعداد دورات الشمس مع أنه ثلث عشره، بل لا نهاية لأدوار فلك الكواكب الذي يدور في ست وثلاثين ألف سنة مرة واحدة، كما أنه لا نهاية للحركة المشرقية التي للشمس في اليوم والليلة مرة واحدة.

فلو قال قائل: هذا مما يعلم استحالته ضرورة، فبماذا تنفصلون عن قوله؟ **بل لو قال قائل**: أعداد هذه الدورات شفع أو وتر، أو شفع ووتر معاً[1]، أو لا شفع ولا وتر.

فإن قلتم: شفع ووتر جميعاً، أو لا شفع ولا وتر! فيعلم بطلانه ضرورةً. **وإن قلتم**: شفع، فالشفع يصير وتراً بواحد! فكيف أعوز ما لا نهاية له واحد؟ **وإن قلتم**: وتر، فالوتر يصير شفعاً بواحد! فكيف أعوز ذلك الواحد الذي به يصير شفعاً؟ فيلزمكم القول بأنه ليس بشفع ولا وتر.

فإن قيل: إنما يوصف بالشفع والوتر المتناهي، وما لا يتناهى لا يوصف به.

قلنا: فجملة مركبة من آحاد لها سدس وعشر /[2] كما سبق ثم لا توصف بشفع ولا وتر يعلم بطلانه ضرورة من غير نظر، فبم تنفصلون عن هذا؟

فإن قيل: محل الغلط من قولكم: أنه جملة مركبة من آحاد، فإن هذه الدورات معدومة. أما الماضي فقد انقرض وأما المستقبل فلم يوجد، والجملة إشارة إلى موجودات حاضرة، ولا موجود هاهنا!.

---

(١) في تهافت الفلاسفة (ص: ٩): (جميعاً).

(٢) نهاية ١١/ب.

قلنا: العدد ينقسم إلى الشفع والوتر ويستحيل أن يخرج عنه سواء كان المعدود موجوداً باقياً أو فانياً. فإذا فرضنا عدداً من الأعداد[1] لزمنا أن نعتقد أنه لا يخلو من كونه شفعاً أو وتراً، سواء قدرناها موجودة أو معدومة. فإن انعدمت بعد الوجود لم تتغير هذه القضية.

على أنا نقول لهم: لا يستحيل على أصلكم موجودات حاضرة هي آحاد متغايرة بالوصف ولا نهاية لها وهي نفوس الآدميين المفارقة للأبدان بالموت، فهي موجودات لا توصف بالشفع والوتر، فبم تنكرون على من يقول: بطلان هذا معلوم بالضرورة، كما ادعيتم بطلان تعلّق الإرادة القديمة بالأحداث ضرورة. وهذا الرأي في النفوس هو الذي اختاره ابن سينا ولعله مذهب أرسطاطاليس.

فإن قيل: فالصحيح مذهب أفلاطون، وهو أن النفس قديمة وهي واحدة وإنما تنقسم في الأبدان، فإذا فارقتها عادت إلى أصلها واتحدت.

قلنا: فهذا أقبح وأشنع وأولى أن يعتقد مخالفاً لضرورة العقل. فإنا نقول: نفس زيد عين نفس عمرو أو غيره؟ فإن كان عينه فهو باطل بالضرورة، فإن كل أحد يشعر بنفسه ويعلم أنه ليس هو نفس غيره. ولو كان هو عينه لتساويا في العلوم التي هي صفات ذاتية للنفس داخلة مع النفوس في كل إضافة.

وإن قلتم: إنه عينه، وإنما انقسم بالتعلق بالأبدان.

قلنا: وانقسام الواحد الذي ليس له عظم في الحجم وكمية مقدارية محال بضرورة العقل، فكيف يصير الواحد اثنين بل ألفاً ثم يعود فيصير واحداً؟ بل هذا يعقل فيما له عِظَم وكمية كمثل البحر ينقسم بالجداول والأنهار ثم يعود إلى البحر. فأما ما لا كمية له فكيف ينقسم؟

---

(١) في تهافت الفلاسفة (ص: ٩): (الأفراس).

والمقصود من هذا كله: أن نبين أنهم لم يعجزوا خصومهم عن معتقدهم في تعلق الإرادة القديمة بالأحداث إلا بدعوى الضرورة وأنهم لا ينفصلون عمن يدعي الضرورة عليهم في هذه الأمور على خلاف معتقدهم،[1] وهذا ما لا مخرج عنه.[2]

[تعليق شيخ الإسلام على كلام الغزالي]

قلت: قابل دعواهم الضرورة في امتناع يخلف الموجب عن الموجب بدعوى منازعيهم الضرورة بامتناع ما يقولونه من إثبات ذات عالمة بالكليات من غير أن يوجب ذلك كثرة ومن غير أن يكون العلم زيادة على الذات ولا متعدداً بتعدد المعلوم، ودعوى منازعيهم الضرورة بامتناع كون العاقل والمعقول والعقل شيئاً واحداً، ودعوى منازعيهم الضرورة بامتناع صانع لا يعلم صنعه، ودعوى منازعيهم الضرورة بامتناع أعداد لا نهاية لكل منها مع أن بعضها جزأ من بعض، ودعوى منازعيهم الضرورة بامتناع أعداد لها نصف وثلث وربع لا تكون شفعاً ولا وتراً ولا نهاية لها.

ومعلوم أن دعوى منازعيهم العلم الضروري بامتناع ما قالوه في هذه المسائل: هو قول المناظرين لهم من المسلمين وسائر أهل الملل وغير أهل الملل ممن يوافقهم على هذا.

وهذه المقابلة معناها: أنكم كما ادعيتم العلم الضروري بفساد ما قاله مناظركم في مسألة الإرادة؛ فمناظروكم يدّعون العلم الضروري بفساد ما قلتموه في غير هذه المسألة؛ فما كان جوابكم هنا كان جوابه هنا.

---

(١) نهاية ١٢/أ.

(٢) انتهى كلام الغزالي (ص: ١٠).

فإن قلتم لمناظريكم: هذا غير معلوم الفساد بالضرورة عندنا، ودعواكم غير مقبولة علينا.

قالوا لكم هنا: هذا غير معلوم الفساد بالضرورة، ودعواكم غير مقبولة علينا.

فإن قلتم لمناظريكم: أنتم معاندون، أو لم تصوّروا ما تقولون.

قال لكم مناظركم: وأنتم معاندون، بل لم تصوّروا ما تقولون.

وإن حلفتم: أنا لا نعلم فساد قولنا بالضرورة.

حلف لكم: أني لا أعلم فساد قولي بالضرورة.

وهذا الجواب لا يستلزم صحة جواب مناظرهم. فإن من ادّعى الضرورة في مقام وأنكره مناظره؛ كان غايته أن يلتزم خطأ أحدهما، فإن كان مناظرهم مصيباً في دعوى الضرورة في مسائل الإلزام؛ فوزانه: أن يكونوا مصيبين في دعوى الضرورة هاهنا، ويكون اللازم بطلان جواب المناظر لهم هنا، وبطلان قولهم في مسألة العلم وقدم الأفلاك.

وهذا اللازم قد يلتزمه أكثر أهل الملل. بل قد يقال: هو الصواب.

وإن كانوا مخطئين في دعوى الضرورة هنا؛ فوزانه: أن يكون مناظرهم مخطئاً في دعوى الضرورة هناك.

ولكن هذا لو صح؛ للزم /[1] تخطئة كل من ادّعى الضرورة، **وحينئذٍ فلا يبقى في المناظرة فائدة.**

وقد يقال في كل موضع: أحد المتنازعين مصيب والآخر مخطئ؛ **فيقال**: إن لم يعلم أنهم مخطئون في دعوى الضرورة هنا لم يستقم الجواب.

---

(١) نهاية ١٢/ب.

وقد يقال: بل دعوى الضرورة في مسألة مساواة الأقل الأكثر، وخلو العدد الذي له إنقاص عن الشفع والوتر؛ يفسد قولهم في قدم الأفلاك، وذلك يدل على حدوث العالم، **وهو المقصود.**

قيل: هذا يدل على حدوث الأفلاك وهو حق، **وقولهم بقدم الأفلاك باطل**؛ لكن من أين يستلزم ذلك حدوث الحوادث بإرادة قديمة بلا حوادث تحدث؟ **وقد يكون مذهب الخصم باطلاً؛ ولكن الحجة عليه ضعيفة، أو الجواب عن حجته ضعيف.**

والمقصود هنا: تحرير الجواب عن حجتهم؛ وإلا فأدلة حدوث العالم متعددة، وبيان تناقض أقوالهم متعدد.

ثم يقولون: نحن إنما ادّعينا الضرورة: في أن الممكن لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا بمرجح تام، وأنه يجب وجوده عند المرجح التام.

وأنتم لا تنازعون في هذا في غير محل النزاع؛ بل توافقون على أنه معلوم بالاضطرار، وإنما استثنيتم محل النزاع؛ فادّعيتم: أن الإرادة القديمة مع القدرة القديمة موجب تام، وأن موجبها يتخلف عنها.

كما ادّعى البصريون من المعتزلة: أن المحدث يفتقر إلى إرادة يحدث بها، وأن الأعراض لا تقوم بنفسها؛ وإنما تقوم بمحل اللا في الإرادة الربانية؛ فإنهم ادّعوا حدوثها بلا إرادة، وقيام الإرادة لا في محل، واضطرهم إلى هذا القول ما اضطركم إلى إثبات إرادة قديمة مع قدرة تامة يتخلف عنها مرادها، ثم يقع من غير حدوث شيء أصلاً.

فإن كان قول المعتزلة باطلاً؛ فقولكم نظيره، وإن كان قولكم الذي خصصتم به الإرادة حقاً؛ فقولهم الذي خصّوا به الإرادة نظيره.

وإذا كان ما ذكره الناس: من ادّعاء العلم الضروري بفساد قول هؤلاء المعتزلة حقاً؛ فما ذكره الناس من ادّعاء العلم الضروري بفساد قولكم حقاً.

وإذا قلتم: من شأن الإرادة أن تخصص مثلاً عن مثل؛ أمكنهم أن يقولوا: من شأن الإرادة أن تحدث بلا إرادة.

وليست دعوى فساد قولكم مخصوصاً بها معشر الفلاسفة؛ بل أكثر أهل الملل يقولون: إن قولكم هذا معلوم الفساد بالضرورة. فنفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة والنجارية والضرارية وغيرهم يوافقونا على ما ادّعيناه من فساد قولكم، ومثبتة /[1] الصفات الذين يصفونه بقيام الأمور الحادثة بذاته يوافقونا على ما ادّعيناه من فساد قولكم.

وإن كان هؤلاء وغيرهم يوافقونكم على فساد قولنا في صور الإلزام؛ فهب: أن ما قالوه في فساد قولنا هناك حقاً؛ أي شيء ينفعكم هذا؟ ونحن إذا أخطأنا في تلك المسائل؛ أي دليل في هذا على صواب قولكم الذي يقول فيه جمهور العقلاء: أنّهم مخالفون فيه لضرورة العقل؟

وأما قولكم: إن هذا القول يقوله طوائف لا يحصرون.

فيقال لكم: أما جمهور المنتسبين إلى هذا القول فلا يفهمونه؛ لست أقول عامتهم، بل الذين هم منهم فقهاء وصوفية ومحدِّثون، وأكثر المتعاطين للنظر لا يفهمون حقيقة هذا القول، والذين يفهمونه ليسوا عدداً كثيراً، بل عدد محصور تناقله بعضهم عن بعض؛ كما تناقل سائر أهل الأديان والمذاهب الفاسدة مذاهبهم بعضهم عن بعض تقليداً لسلفهم في الحكم، وفيما ادعوه من الدليل والضرورة.

ومثل هؤلاء لا يمتنع عليهم الخطأ في مثل ذلك؛ وأن يكون أولهم كان مكابراً أو مقصّراً في تصور ما يقوله، وأتباعه لحسن ظنهم بالمتبوع، ولبطلان أقوال مخالفيهم عندهم التزموا هذا القول، كما التزمت المعتزلة حدوث الإرادة لا في محل، وكما التزمنا معشر الفلاسفة أموراً هي أعظم فساداً من قولكم وقول المعتزلة، وقلد فيها خلفنا لسلفنا.

---

(١) نهاية ١٣ /أ.

[تتمة كلام الغزالي]

ثم قال أبو حامد[1]: فإن قيل: فبم تنكرون على من يترك دعوى الضرورة ويدل عليه من وجه آخر: وهو أن الأوقات متساوية في جواز تعلق الإرادة بها. فما الذي ميز وقتاً معيناً عما قبله وعما بعده وليس محالاً أن يكون التقدم والتأخر مراداً؟

بل يجري[2] في البياض والسواد والحركة والسكون. فإنكم تقولون: يحدث البياض بالإرادة القديمة والمحل قابل للسواد قبوله للبياض، فلم تعلقت الإرادة القديمة بالبياض دون السواد؟ وما الذي يميز أحد المثلين[3] عن الآخر في تعلق الإرادة به؟ ونحن نعلم بالضرورة أن الشيء لا يتميز عن مثله إلا بمخصص، ولو جاز ذلك لجاز أن يحدث العالم وهو ممكن الوجود كما أنه ممكن العدم، ويتخصص جانب الوجود المماثل لجانب العدم في الإمكان بغير مخصص.

وإن قلتم: الإرادة خصصت! فالسؤال على اختصاص الإرادة وأنها لم اختصت؟ /[4].

فإن قلتم: القديم لا يقال له: لِمَ؟ فليكن العالم قديماً ولا يطلب صانعه ولا سببه، لأن القديم لا يقال فيه: لِمَ. فإنه إن جاز تخصيص القديم بالاتفاق بأحد الممكنين؛ فغاية المستبعد أن يقال: العالم مخصوص بهيئات مخصوصة كان يجوز أن يكون على هيئة أخرى بدلاً عنها.

---

(١) تهافت الفلاسفة (ص: ١٠)

(٢) ليست في تهافت الفلاسفة.

(٣) في تهافت الفلاسفة (ص: ١٠): (الممكنين).

(٤) نهاية ١٣/ب.

فيقال: وقع كذلك اتفاقاً؛ كما قلتم: اختصت الإرادة بوقت دون وقت وهيئة دون هيئة اتفاقاً.

وإن قلتم: إن هذا السؤال غير لازم لأنه وارد على كل ما يقوله[1] وعائد على كل ما يقدره.

فنقول: لا، بل هذا السؤال لازم لأنه عائد في كل وقت ولازم لمن خالفنا على كل تقدير.

قلنا: إنما وجد العالم حيث وجد وعلى الوصف الذي وجد وفي المكان الذي وجد بالإرادة، والإرادة صفة شأنها تمييز الشيء عن مثله، ولولا أن هذا شأنها لوقع الاكتفاء بالقدرة. ولكن لما تساوت نسبة القدرة إلى الضدين ولم يكن بد من مخصص يخصص الشيء عن مثله.[2]

فقول القائل: لم اختصت الإرادة بأحد المثلين؟ **كقول القائل**: لم اقتضى العلم الإحاطة بالمعلوم على ما هو به؟ **فيقال**: لأن العلم عبارة عن صفة هذا شأنها،[3] بل ذاتها تمييز الشيء عن مثله. **فإن قيل**: إثبات صفة شأنها تمييز الشيء عن مثله غير معقول....[4]

ثم قال أبو حامد[5]: الاعتراض الثاني على أصل دليلهم أن يقال: استبعدتم حدوث حادث من قديم، ولا بد لكم من الاعتراف بأن في

---

(١) في تهافت الفلاسفة (ص: ١٠): (يريده).

(٢) تكملة من تهافت الفلاسفة (ص: ١٠): (فقيل: للقديم وراء القدرة صفة من شأنها تخصيص الشيء عن مثله).

(٣) تكملة من تهافت الفلاسفة (ص: ١٠): (فكذلك الإرادة عبارة عن صفة هذا شأنها).

(٤) والكلام له تكملة في تهافت الفلاسفة (ص: ١٠ ـ ١١).

(٥) تهافت الفلاسفة (ص: ١٣).

العالم حوادث ولها أسباب. فإن استندت الحوادث إلى الحوادث إلى غير النهاية فهو محال، وليس ذلك معتقد عاقل. ولو كان ذلك ممكناً لاستغنيتم عن الاعتراف بالصانع وإثبات واجب الوجود هو مستند الممكنات. وإذا كانت الممكنات[1] لها طرف ينتهي إليه تسلسلها فيكون ذلك الطرف هو القديم، فلا بد إذاً على أصلهم من تجويز صدور حادث من قديم.[2]

وبَسَطَ الكلام في هذا الجواب بَسْطاً حسناً.

[أجوبة الرازي على الشبهة الأولى للمتفلسفة]

وعلى هذا الوجه: اعتمد أبو عبد الله الرازي في الجواب عن حجتهم فقال[3]:

الجواب عن الشبهة الأولى أن نقول: إن صح ما ذكرتم: يلزم أن لا يحصل في العالم شيء من التغيرات؛ لأنه يلزم من دوام واجب الوجود أزلاً وأبداً: دوام المعلول الأول، ومن دوام المعلول الأول دوام / [4] المعلول الثاني وهلم جرّا إلى آخر المراتب؛ فيلزم أن لا يحصل في العالم شيء من التغيرات، وإنه خلاف الحس.

قال: فإن قيل: لم لا يجوز أن يقال: إن واجب الوجود عام الفيض؛ إلا أن صدور الأثر عنه يتوقف على استعداد القوابل، وحدوث هذه الاستعدادات المختلفة في القوابل يتوقف على الحركات الفلكية

---

(١) في تهافت الفلاسفة (ص: ١٣: (الحوادث)

(٢) انتهى كلام الغزالي.

(٣) الأربعين في أصول الدين ١/ ٧٨ ـ ٧٩.

(٤) نهاية ١٤/أ.

والاتصالات الكوكبية؛ فكل حادث منها مسبوق بآخر لا إلى أول. فلهذا السبب حدث التغير في هذا العالم؟

الجواب: أنا نقول: العرض الحادث المعين إذا حدث في العالم: فإما أن يفتقر في حدوثه إلى سبب، أو لا يفتقر. فإن لم يفتقر؛ فقد حدث الممكن لا عن سبب. وهذا باطل بالاتفاق.

وإن افتقر إلى سبب؛ فذلك السبب إن كان حادثاً؛ كان الكلام في كيفية حدوثه كما في الأول؛ فيفضي إلى وجود أسباب ومسببات لا نهاية لها دفعة واحدة؛ وهو محال.

وإن كان السبب قديماً؛ فقد أسندتم إلى المؤثر القديم أثراً محدثاً.

وإذا عقلتم ذلك؛ فلم لا يجوز في كل العالم مثل ذلك أيضاً؟[1]

[تعليق شيخ الإسلام]

قلت: فجواب الرازي هو المعارضة بالحوادث.

ولا ريب أن المعارضة تدل على فساد دليلهم على قدم العالم؛ لكن لا يتبيّن وجه فساده من فساد أي المقدمات ومحله، ولا يتضمن أيضاً القول بموجب ما في الدليل من المقدمات الصحيحة.

فإن المقدمات إذا كانت صادقة، والتأليف صحيحاً امتنع أن يكون الدليل باطلاً، وإذا كان منقوضاً معارضاً بمثله، واستلزم ذلك خلاف الحس؛ عُلم أنه باطل من حيث الجملة، وأنه لا يدل على المطلوب.

لكن يبقى تمييز المقدمة الصحيحة من الفاسدة، ولا ريب أن أجوبة أهل الحق من المسلمين وسائر أهل الملل وغيرهم عن هذه الحجة بعد

---

(١) انتهى كلام الرازي.

المعارضة المبينة فسادها: إما باختيار القسم الأول: وهو أن كل ما لا بد منه في خلق العالم كان حاصلاً في الأزل. وإما باختيار القسم الثاني.

وكل من القسمين يختاره في المعنى طائفة من علماء المسلمين، حتى أصحاب أحمد ومالك والشافعي وأبي حنيفة. منهم من قوله يوافق القسم الأول، ومنهم من قوله يوافق القسم الثاني.

وقد ذُكر عن غير واحد من المنتسبين إلى السنة والحديث؛ كالحارث المحاسبي[1] وأبي بكر عبد العزيز بن جعفر[2] وغيرهما عن أهل السنة **في أصل هذه المسألة قولين:**

أحدهما: وهو قول الكلابية والأشعرية ومن وافقهم من أصحاب أحمد ومالك والشافعي وأبي حنيفة وأهل الحديث وغيرهم القول بامتناع قيام الحوادث به، وهو قول المعتزلة /[3] قبلهم.

والثاني: وهو قول جماهير أئمة أهل الحديث، وهو قول الهشامية والكرامية وغيرهم من أهل الكلام.

وقول الظاهرية؛ داود بن علي[4] وغيره: القول بجواز ذلك؛ لكن من هؤلاء من يقول ـ مع تجويزه قيام الحوادث به ـ: بامتناع تسلسلها، ويقول فيها ما يقوله هو وغيره في العالم؛ لا فرق بين ما يحدث فيه أو يحدث منفصلاً عنه. وهذا قول الكرامية وغيرهم.

---

(١) (ت ٢٤٣ هـ).

(٢) أبو بكر بن عبد العزيز بن جعفر بن أحمد البغدادي الفقيه، شيخ الحنابلة، تلميذ الخلال، والمشهور بـ(غلام الخلال)، (ت ٣٦٣ هـ). طبقات الحنابلة (٣/ ٢١٣ ـ ٢٢٦).

(٣) نهاية ١٤/ب.

(٤) (ت ٢٧٠ هـ).

ومنهم من يقول: بل لم يزل متكلماً متحركاً، وأن من لوازم الحياة: الحركة، كما يقول ذلك من يقوله من أئمة أهل الحديث.

وقد تقدم ما ذكره الرازي: أن جميع ما يجيب به من يختار القسم الأول، كالذي يقول: العلم القديم أو الإرادة القديمة هو السبب في الإحداث، أو يقول: مجرد القدرة ترجح؛ يرجع إلى القول الثاني مع تضعيفه لأجوبتهم.

فتبيّن ما ذكره من أنها كلها ترجع إلى اختيار القسم الثاني؛ وهو: أن كل ما لا بد منه في إيجاد العالم لم يكن حاصلاً في الأزل.

ومعلوم: أنه إذا لم يكن حاصلاً في الأزل ثم حصل؛ وحصوله يستلزم حدوث حادث، وهو أن تمام المؤثرية لم يكن حاصلاً في الأزل.

وأنه لو قيل: إن تمام المؤثرية كان حاصلاً في الأزل لزم قدم جميع الآثار؛ وهو خلاف المشاهدة.

أو يرجح أحد طرفي الممكن بلا مرجح وهو خلاف العقل الصريح.

وإذا قيل: إن تمام المؤثرية ما كان حاصلاً ثم حدث؛ فالقول في سبب ذلك الحادث كالقول فيه؛ ويلزم التسلسل.

فتبيّن: أنه يلزم: إما عدم الحدوث؛ وهو خلاف الحس، وإما الترجيح بلا مرجح؛ وهو خلاف العقل، وإما التسلسل.

فهذه ثلاثة أمور لا بد من التزام واحد منها:

فأما الحدوث والتغير فلم ينكره أحد؛ لأنه خلاف المشاهدة والحس، ولكن الناس على قولين: منهم من يلتزم الترجيح بغير مرجح، ومنهم من يلتزم التسلسل.

وأبو عبد الله في جوابه لم يمكنه أن يلتزم هذا ولا هذا؛ إذ كلاهما ممتنع عنده؛ والحجة تلزمه القول بأحد الممتنعين. ولهذا تكافأت عنده

الأدلة في مسألة حدوث العالم، ولم يجب الفلاسفة إلا بأن هذه الحجة مستلزمة عدم الحدوث مطلقاً، وهذا /[1] إنما يلزمها إذا قبل بامتناع التسلسل، وهم يقولون بجواز التسلسل ولكن في الممكنات لا في الواجب؛ فكان قولهم باطلاً.

[ضعف المتكلمين في بيان بطلان قول المتفلسفة]

لكن هو وأمثاله لا يمكنهم بيان بطلانه؛ فإنهم ألزموا مُنازعهم التسلسل مطلقاً مع القول بامتناع التسلسل؛ فألزموه الجمع بين النقيضين؛ حيث فرض ذات لا فعل لها أصلاً ولا يحدث عنها ولا فيها شيء أصلاً، لا كلام ولا حركة ولا غير ذلك، وأن تلك الذات فعلت وحدث عنها كلام وفعل وغير ذلك بعد أن لم تكن تفعل ولا تتكلم ولا يحدث عنها شيء.

قالوا: فهذا يستلزم حدوث حادث بلا سبب، وترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح، وهذا ممتنع، أو التسلسل؛ وهو مناقض لهذا القول؛ الذي مضمونه نفي التسلسل.

ومضمون الأمر: أنكم نفيتم التسلسل، والحجة توجب التسلسل.

وهم لا يحتاجون في بيان مناقضة خصومهم المتكلمين أن يقولوا: التسلسل محال مطلقاً، بل يقولون: التسلسل محال عندكم؛ مع أن الحجة تثبته.

وإذا كان هذا التسلسل واقعاً في نفس الأمر؛ وهو التسلسل في الشروط لا في العلل؛ فإن التسلسل في العلل قد اتفق العقلاء على امتناعه، كما أن الدور في العلل قد اتفقوا على امتناعه، وهو الدور القبلي.

---

(١) نهاية ١٥/أ.

وأما الدور المعي؛ وهو الدور في الشروط فهو جائز بلا ريب.

فكما أن الدور ينقسم إلى قسمين؛ كذلك التسلسل ينقسم إلى قسمين؛ فإذا كان هذا التسلسل واقعاً في نفس الأمر والترجيح بلا مرجح ممتنعاً: بطل ما ذكرتموه من أن ذاتاً لم يكن لها كلام ولا فعل ونحو ذلك ثم أحدثت ما أحدثت بلا مرجح أصلاً؛ إذ هذا مستلزم للترجيح بلا مرجح، ولنفي التسلسل الواقع.

ويتبيّن بذلك: أن ما ذكروه من المعارضة لهم بأن هذه الحجة تقتضي منع تغير العالم مطلقاً؛ إنما تلزم مع القول بصحة مقدماتها التي إحداها: امتناع التسلسل مطلقاً. فأما إذا منعت هذه المقدمة لم يلتزم ذلك.

لكن المتفلسفة تلتزم التسلسل في المحدثات القائمة بالممكنات؛ وهو أشد فساداً وتناقضاً كما تقدم. **وإن كان الرازي وأمثاله لا يمكنهم بيان فسادها.**

❑❑❑